الفصل الثالث

(التعقبات النحوية)

obeikandl.com

يتناول هذا الفصل تعقبات الأصمعى النحوية، وتتمثل فى القضايا الآتية:

١ – نصب الأسماء الستة بالواو، والإخلال بشرط إضافتها.

٢ – إعراب ما سُمِّى به مما جُمِع بألف وتاء.

٣ – إشباع تاء الفاعل للمؤنثة المخاطبة ياء .

٤ – استعمال "ذا" فى الإشارة إلى المؤنث، وإلحاق كاف الخطاب بـــ "ذى" .

٥ – إعراب "ذو" الموصولة، والتبادل بينها وبين "الذى" .

٦ – مجىء "إلا" بعد "ما انفك"، و"مازال" .

٧ – اقتران خبر كاد بـــ "أن" .

٨ – نصب الجزأين بعد "كأن" .

٩ – اقتران مفعول "هب" بـــ "أنّ".

١٠ – تعدى الفعل ولزومـــه.

١١ – رفع المفعول به.

١٢ – تقديم المفعول على الفعل.

١٣ – إعمال العامل الثانى فى الاسم الظاهر المتنازع عليه، وإبطال عمل الأول .

١٤ – استعمال "حيث" للزمان.

١٥ – استعمال "سحر" ظرفًا بدون حرف جر.

١٦ – مجىء "إذ" الفجائية بعد "بينا" .

١٧ – استعمال حرف الجر "من" فى موضع "الباء" .

١٨ – حذف الجارّ والمجرور المتعلق بالفعل أو بالمشتق منه "ما يسرّنى به مفروح"

١٩ – إضافة "أجمع" إضافة ظاهرة، والتأكيد بها بباء زائدة.

obeikandl.com

٢٠ – نصب المضاف إليه.

٢١ – حذف المضاف إليه "رجل مسلوس".

٢٢ – حذف المضاف مع وجود الدلالة عليه "أكلتُ ملَّة" .

٢٣ – إضافة الشيء إلى نفسه "عرق النَّسا" .

٢٤ – استعمال جمع الكثرة تمييزًا لأدنى العدد .

٢٥ – استعمال "دُون" نعتًا مجردًا من "مِن" .

٢٦ – استعمال "فَعَلى" نعتًا لمذكر .

٢٧ – تقديم النعت على المنعوت .

٢٨ – النعت بالمرادف "سفينة خليَّة" .

٢٩ – العطف بعد "بين" بالفاء.

٣٠ – ترك صرف ما ينصرف.

٣١ – نداء النكرة، ووصف المنادَى المبنى، ونصب تابع المنادى

٣٢ – قلب ألف المندوب ياء.

٣٣ – تنوين "صهٍ"، واستعمال "إيهِ" بدون تنوين .

٣٤ – إلحاق الضمير بأسماء الأصوات.

٣٥ – حذف ياء "ثمانى" وجعل الإعراب على النون .

٣٦ – استعمال "أنَّى" فى المجازاة.

٣٧ – استعمال "ما بين" بعد "شتان" .

٣٨ – حذف همزة الاستفهام .

٣٩ – حذف البدل والمبدل عنه.

٤٠ – الإثبات والنفى.

٤١ – تعقبات أسلوبية.

obeikandl.com

١ – نصب الأسماء الستة بالواو، والإخلال بشرط إضافتها

لحَّن الأصمعى رجلا قال: يا ذو الجلال والإكرام، كما ذكر أيضًا فى أحد كتبه وجوب إضافة "فو" لكى تُعرَب إعراب الأسماء الستة[١]وأن إعراب هذا الاسم غير مضاف فى الشعر ليس مجيزًا له فى الكلام؛ لأن الشعر موضع اضطرار [١] .

والصواب عند الأصمعى وغيره من النحويين "ياذا الجلال" حيث يعربون الأسماء الستة بالحروف نيابة عن الحركات؛ فترفع بالواو وتنصب بالألف وتُجرّ بالياء، وقد عبَّر ابن مالك عن إعرابها بقوله [٢]:

وارفع بواو وانصبنَّ بالألـــف واجرر بياءٍ – ما من الأَسْما أصِف

كما يشترط النحاةُ إضافة هذه الأسماء، فإن لم تُضَف "فإنها حينئذٍ تُعرَب بالحركات الظاهرة نحو: هذا أب ورأيت أبًا ومررت بأبٍ" [٣] .

وإذا كان الأصمعى لم يُصرِّح لنا بالشعر الذى جاء فيه هذا الاستعمال فقد ذكر تلميذه أبو حاتم قولَ العجاج [٤] :

خالط من سَلْمى خياشيمَ وفـــا

وقد ذكر ابن السكيت هذا البيت، وعلَّق عليه بقوله:"وربما قالوا ذلك فى غير الإضافة، وهو قليل" [٥]، كما ذكر السيوطى أن هذا البيت: "خصَّه البصريون بالضرورة، وجوَّزه الأخفش والكوفيون وتابعهم ابن مالك فى الاختيار تخريجًا على

---

(١) انظر مادة (ذ و)، (ف و هـ) من معجم تعقبات الأصمعى بالقسم الثانى من البحث، وقد أهملهما معجم الأصمعى .

(٢) شرح ابن عقيل ج١ ص ٤٣، ويرى ابن عقيل أن المذهب الصحيح هو الإعراب بحركات مُقدَّرة على الواو والألف والياء .

(٣) السابق ج١ ص ٥٣.

(٤) كتاب الفرق لأبى حاتم ص ٢٢٧، وقد ذكر كلام شيخه الأصمعى بالنصّ دون إشارة إليه.

(٥) إصلاح المنطق لابن السكيت ص٨٤.

أنه حذف المضاف إليه ونوَى ثبوته فأبقى المضاف على حاله" [1] وشرح الصبان هذا بقوله: "لفظ المضاف منوىّ الثبوت فهو كالمذكور صراحة أى خياشيمها وفاها"[2] .

وبهذا يتضح للباحث أن الأصمعى لم يخرج فى هذين التعقبين عن مذهب البصريين، وعن المشهور من قول جمهور النحاة، ولعل الرجل الذى لحن أمامه فى "ذو" من عامة الناس، أو من الجهلاء وممن لا تؤخذ عنهم العربية.

---

(1) انظر همع الهوامع ج1 ص132. تحقيق أحمد شمس الدين. دار الكتب العلمية. بيروت. لبنان. ط/1. 1998م.

(2) حاشية الصبان على شرح الأشمونى ج1 ص 73.

obeikandl.com

٢ - إعـراب ما سُمِّى به مِمّا جُمِع بألف وتـاء

خطَّأ الأصمعى كسر التاء بدون تنوين فى قول الأعشى:

تخيَّرها أخو عاناتِ دَهْـرًا

وقال: لا يكون إلا مُنوَّنًا: عاناتٍ أو بنصب التاء لشبهه بالهاء [١].

ومن الواضح اقتصار الأصمعى على المذهب المشهور، وعدم أخذه بالمذهب الذى يرفع هذا النوع من الجموع بالضمة، وينصبه ويجره بالكسرة، ويُزِيـل منـه التنوين؛ فيقال: هذه أذرعاتُ، ورأيتُ أذرعاتِ، ومررتُ بأذرعاتِ، وهناك مـذهب ثالث يرفع هذا الجمع بالضمة وينصبه ويجره بالفتحة مع حـذف التنـوين أيضًـا؛ فيقال: هذه أذرعاتُ ورأيتُ أذرعاتَ ومررتُ بأذرعـاتَ. وقـد رُوِى علـى هـذه المذاهب الثلاثة قول امرئ القيس[٢].

تنوَّرتُها من أذرعاتِ وأهلها بيثربَ أدنى أهلها نظَرٌ عالى

---

(١) انظر مادة (ع و ن) من معجم تعقبات الأصمعى بالقسم الثانى مـن البحـث، وقـد أهملـه معجـم الأصمعى.

(٢) انظر البيت، والاستشهاد به على المذاهب النحوية الثلاثة فى إعراب ما سُمِّى به مما جمع بألف وتاء فى شرح ابن عقيل ج١ ص٧٥ - ٧٧، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ج١ ص٦٣، وشـرح التصريح على التوضيح ج١ ص٨٣، وحاشية الصبّان على الأشمونى ج١ ص٩٤.

obeikandl.com

٣ - إشباع تاء الفاعل للمؤنثة المخاطبة يـــاء

ذكر بعض العلماء إنكار الأصمعى إشباع التاء فى قولهم: "أنتِ أكلتِيــه"[١]، وقد تأثَّر برأى الأصمعى بعض اللغويين منهم عبد اللطيف البغدادى[٢].

ولكن صحَّح هذا الاستعمال بعض العلماء بوروده فى بعض الأحاديــث [٣] منها: "بئس ما جَزَيْتِيها"، و"ألا أخبرتيها"، و"عصرتيها"، و"لو راجعتِيه" .

ويضيف الباحث أن سيبويه نقل هذا الاستعمال عن الخليل، وعدَّه لغــة [٤]، كما جاء فى حديث أبى بكر أنه قال لابنته عائشة عند موته: "إنى كنتُ نحلتُكِ جــادَّ عِشرين وَسْقًا من النَّخْل بوُدِّى أنك كنتِ حُزْتيه فأما اليوم فهو مالُ الوارث" [٥].

كما يستأنس الباحث فى تصحيح هذا الاستعمال بما يُسمَّى مَطْل الحركــات، وقد مثَّلوا عليه بقول: "أنظور" بمعنى "أنظر"، و"القَرْنفُول" بمعنى "القرَنفُل"، وخــرَّج به ابن جنى قراءة الحسن "سأوريكم دار الفاسقين" [٦].

---

(١) انظر حرف الياء من معجم تعقبات الأصمعى بالقسم الثانى من البحث، وقد أهمله معجم الأصمعى.

(٢) كتاب ذيل فصيح ثعلب لعبد اللطيف البغدادى ص٢٦.

(٣) وقع بعض هذه الأحاديث فى صحيح مسلم، ومسند أحمد، وقد خرَّجها د. شعبان صلاح فى تحقيقــه كتاب: بحر العوام لابن الحنبلى ص١٦٤، ١٦٥.

(٤) الكتاب ج٤ ص٢٠٠، وقد نقل ابن الحنبلى أيضًا فى بحر العوام ص١٦٤ عن يونس أنها لغة.

(٥) هكذا وجدتُه فى تهذيب اللغة للأزهرى (ج د) ج١٠ ص٤٥٧، ومعنى جادّ: مِقدار.

(٦) المحتسب - الأعراف/ ١٤٥.

٤ – استعمال "ذا" فى الإشارة إلى المؤنث، وإلحاق كاف الخطاب بـ "ذى"

روى أبو حاتم عن شيخه الأصمعى إنكاره استعمال "ذا" فى الإشارة إلى المؤنث؛ لأن "ذا" لا يكون إلا لمذكر، كما روى عنه إنكاره إلحاق كاف الخطاب بـ "ذى"؛ لأنه ليس فى كلام العرب "ذِيك" البتة [١].

والتعقب الأول موافق لكلام النحاة حيث نصُّوا على أن "ذا" للمفرد المذكر، و"ذى" للمفردة المؤنثة [٢]؛ يقال: ادخل ذا الدار، والبس ذى الجُبَّة، وأما التعقب الثانى الذى وافقه فيه بعض اللغويين والنحويين [٣] فقد انبرى للدّفاع عنه ابن درستويه الذى قال: "وأما قوله: تقول: تلك المرأة ولا تقل: ذيك المرأة، فإنه خطأ [٤] فليس كما قال، وإن كانت العامة تستعمله والعرب تتجنَّبه؛ لأن ذى وتى وتا كلُّها إشارات إلى ما قرُب ودنا، والكاف تلحقها للإشارة إلى ما بعُد وتراخى. وهى مع الكاف بمنزلتها بغير كاف، يقال: هاتى، وهذى، ولكن لما قلّ استعمال العرب "ذيك" توهَّم أنه خطأ ولم يتأمَّل القياس. وقد تترك العرب استعمال الكثير من الصواب المنقاس الصحيح للاستغناء عنه بغيره، لا لأنه خطأ، كتركهم استعمال الماضى، واسم الفاعل، والمصدر، من يذَر ويدَع استغناء بترك تَرْكًا فهو تارك، وليس واحد من ذلك خطأ" [٥].

وبهذا يتضح أن الأصمعى راعى هنا السماع فقط، ولم يراعِ القياس.

---

(١) انظر مادة (ذا)، (ذى) من معجم تعقبات الأصمعى بالقسم الثانى من البحث، وقد أهمله معجم الأصمعى.

(٢) شرح الأنموذج فى النحو للزمخشرى. شرح الأردبيلى ص٨١ تحقيق د. حسنى عبد الجليل يوسف. مكتبة الآداب. القاهرة. ط/١٩٩٠م، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام ج١ ص١٢٣، وقطر الندى وبل الصدى له ص٦٢، وشرح شذور الذهب له ص١٣٥.

(٣) الفصيح لثعلب. تحقيق مدكور ص٣١٦، وتهذيب اللغة للأزهرى (ذ ا) ج١٥ ص٣٣.

(٤) إلى هنا كلام ثعلب، وما بعده لابن درستويه ردًّا عليه.

(٥) تصحيح الفصيح لابن درستوريه ص٤٦٧، وهو مذهب ابن هشام كذلك حيث قال فى شرح شذور الذهب أثناء حديثه عن أسماء الإشارة ص١٣٥: "وتلحقهن فى البُعْد كافُ خطابٍ حرفيَّة" .

٥ – إعراب "ذو" الموصولة، والتبادل بينها وبين "الذى"

ذكـــر أبو حاتم عن شيخه الأصمعى أن "ذو" التى بمعنى "الذى" لا تكون فى الرفع والنصب والجرّ إلا على لفظٍ واحد، وليست بالصفة التى تُعرَب، كما ذكر قول العرب: ما أحسنتَ بذى تسلم، وأنه لا يقال: بالذى تسلم [١].

ويقصد الأصمعى أن "ذو" آخرها الواو رفعًا ونصبًا وجرًّا، نحو: جاءنى ذو قام، ورأيت ذو قام، ومررت بذو قام، حيث تلزم البناء فى حالات الإعراب الثلاث.

وهـــذا الـــذى قالـــه هو الأشهر فى "ذو"، "ومنهم من يُعربها: بالواو رفعًا، وبالألف نصبًا، وبالياء جرًّا؛ فيقول: جاء ذو قام، ورأيتُ ذا قام، ومررت بذى قام، فتكون مثل "ذو" التى بمعنى صاحب، وقد رُوى قوله:

فإمّا كرامٌ مُوسِرون لقيتُهـــم فحسْبِىَ منِ ذى عِندَهم ما كفانيا

بالياء على الإعراب، وبالواو على البناء" [٢].

وقد كان ابن مالك دقيقًا حين استعمل لفظ الشهرة بقوله [٣]:

ومَنْ وما وأل – تُساوى ما ذُكِر وهكذا (ذو) عند طيِّئ شُهـــر

وقد فهم الأشمونى هذا فقال: "الأشهر فيها البناء عند طيِّئ" [٤]، وبهذا يكون الأصـــمعى قد راعى الأشهر والأكثر، ويرى الباحث أنه لا مانع من استعمال القليل ما دام لا يُحدِثُ لبسًا ولا خَلْطًا.

وأمـــا رفضـــه اســـتعمال "الـــذى" فـــيما حكاه عن العرب، فهذا تمسُّك منه بالمسموع، ولكن القياس والمعنى لا ينكرانه.

---

(١) انظر مادة (ذو) من معجم تعقبات الأصمعى بالقسم الثانى من البحث، وقد أهمله معجم الأصمعى.

(٢) شرح ابن عقيل ج١ ص١٥٠ تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد. مكتبة دار التراث. القاهرة ط٢٠ /١٩٨٠م.

(٣) السابق ج١ ص١٤٦.

(٤) حاشية الصبان على شرح الأشمونى ج١ ص٦٨. دار إحياء الكتب العربية. القاهرة. (د.ت).

٦ – مجيء "إلا" بعد "ما انفكّ"، و"مازال"

خطأ الأصمعى ذا الرمة فى قوله[١]:

حراريجُ ما تنفكُّ إلا مناخـــــةً على الخَسْف أو نرمِى بها بلدا قَفْـرا

كما خطّأه فى قوله:

ما ظلَّ مذ أوجفتْ فى كل ظاهرةٍ بالأشْعَث الوَرْد إلا وهو مَهمُـــــومُ

وقال: ومن روى: مازال مذ وجفت، فقد أخطأ، لا يكون: مـــازال إلا وهـــو مهموم[٢].

وسبب تخطئة الأصمعى أنه لا يقال: مازال محمدٌ إلا قائمًا [٣]؛ وذلـــك لأن "مازال" إيجاب [٤]، كما لا يصح أن يقال: كان محمد إلا قائمًا.

وقد التمس المازنى لقول ذى الرمة وجهًا آخر قائلا: "أخطأ الأصمعى، وما تنفك: كلام تام، ثم قال: إلا مناخة، على الاستثناء المنقطع"[٥].

كما التمس ابن برى وجهًا للبيت الأول، وهو أن خبر "تنفك" قولـــه: علـــى الخسف، وتكون "إلا مناخة" منصوبة على الحال، وكأنه قال: ما تنفك على الخسف

---

(١) انظر مادة (أ ل ل) من معجم تعقبات الأصمعى بالقسم الثانى مـــن البحـــث، وقـــد أهملـــه معجـــم الأصمعى.

(٢) يبدو أن الأصمعى كان يروى البيت: مازال مذ وجَفت بدلا من: ما ظل مذ أوجفت.

(٣) الإفصاح فى شرح أبيات مشكلة الإعراب للفارقى ص٢٢٠. تحقيق سعيد الأفغانى. مؤسسة الرسالة. ط٣/١٩٨٠.

(٤) همع الهوامع للسيوطى ج١ص٣٧٩، ومن الغريب قول المرزبانى فى الموشح ص٢٣٧: "ما: جحد، وإلا: تحقيق، فكيف يجتمعان؟".

(٥) إعراب القرآن للنحاس – البينة/١.

والإهانة إلا فى حال إلاناخة فإنها تستريح [1]، ولكن ابن هشام وصف هذا التخريج بأنه "فاسد لبقاء الإشكال؛ إذ لا يقال: جاء زيد إلا راكبًا" [2].

وأما البيت الثانى فقد خرَّجه الأزهرى على أن "ما ظل هنا ليس بتحقيق إنما هو كلام مجحود محقَّق بإلا" [3] والذى يبدو للباحث أنه يمكن تخريج البيتين كذلك على زيادة "إلا" كما فى قول الشاعر[4]:

أرى الدهْر إلا منجنونًا بأهلـه وما طالب الحاجاتِ إلا مُعَلَّلا

وقد ذكرت بعض المصادر أن الأصمعى نفسه قال بهذا القول فى بيت ذى الرمة الأول[5]، ولا أدرى إن كان قوله هذا تعقبًا أو تخريجًا[6]؛ فيكون بذلك قد رجع عن تعقبه.

وبهذا يتضح أن الاستعمال صحيح، ولكن الأصمعى أخذ بالمشهور، ولم يسعه التأويل.

---

(1) هكذا نقل عنه ابن منظور فى اللسان (ف ك ك)، ولم أجده فى المطبوع من حواشى ابن برى؛ لأنه ينتهى عند حرف الشين.

(2) مغنى اللبيب لابن هشام ص١٠١.

(3) تهذيب اللغة (ش ع ث) ج١ص٤٠٧.

(4) المحتسب – هود/١١١، والقول بالزيادة هو رأى ابن جنى، وقد خرَّج عليه قراءة ابن مسعود، والأعمش: "إن كلٌّ إلا ليوفينَّهم"، وقد نسب ابن يعيش القول بالزيادة إلى المازنى حيث قال عن البيت الأول: "فأما قول ذى الرمة فإن الأصمعى والجرمى قالا: أخطأ ذو الرمة، ووجه تخطئته أن يكون مناخة الخبر، وتكون إلا داخلة عليه، وذلك خطأ على ما تقدم: قال المازنى: إلا فيه زائدة...." شرح المفصل ج٧ ص١٠٦، وفسَّر بعضُهم على هذه الزيادة قوله: "بما لا يسمع إلا دعاء ونداء" انظر البحر المحيط – البقرة/١٧١.

(5) ارتشاف الضرب ج٢ص٢٩٤، ومغنى اللبيب لابن هشام ص١٠١، وهمع الهوامع ج٢ص٢٠٣.

(6) ينبغى أن يكون تخريجًا؛ لأن ذا الرمة كما وصفه الأصمعى نفسه: حجة بدوى. انظر الموشح ص١٢٣، وانظر رأى يوهان فك فى العربية ص٤٤.

٧ – اقتران خبر كاد بـ "أن"

أورد بعض العلماء عن الأصمعى أنه قال: لا يقول عربىّ: كاد أن، وإنما يقولون: كاد يفعل[١]. وهذا يتناقض مع ما وجده الباحث فى أشهر كتب الأصمعى حيث أنشد قول علباء بن أرقم بن عوف [٢]:

بصُرتُ به يومًا وقد كاد صُحْبتى من الجُوع أن لا يبلغوا الرَّجْمَ مِ الوَحَمْ

كما وجد الباحث بيتًا ذكر الصغانى أنه من أراجيز الأصمعى، وهو قول رؤبة [٣]:

قد كاد لمّا نام أن يموتا

وإذا صحَّ ما ذكره هؤلاء العلماء من إنكار الأصمعى، فلعله رجع عنه؛ لأن عبارة "لا يقول عربى....." يعوزها الاستقراء، كما أنّ هذا الاستعمال جاء فى الكلام الفصيح، وقد انبرى علىّ بن حمزة البصرى للردّ على الأصمعى ومن قال بقوله من جماعة النحويين [٤]؛ فذكر خمسة شواهد منها بيت لذى الرمة، وبيتان من إنشاد ابن الأعرابى، وآخر من إنشاد أبى زيد، كما ذكر قول بعض الرجاز [٥]:

قد كاد من طُول البِلَى أن يمصحا

---

(١) انظر مادة (ك و د) من معجم تعقبات الأصمعى بالقسم الثانى من البحث، وقد أهمله معجم الأصمعى.

(٢) الأصمعيات ص ١٥٨، أصمعية رقم ٥٥ .

(٣) ديوان رؤبة ص١٧١، والتكملة للصغانى (ط ر ق)، ويؤيِّد قول الصغانى ما سبقت الإشارة إليه فى تمهيد البحث من أن الأصمعى روى ديوان رؤبة .

(٤) هكذا فى بقية التنبيهات على أغلاط الرواة ص١٨٧، ولعلها مبالغة منه.

(٥) هذا قول على بن حمزة، والبيت منسوب لرؤبة فى الكتاب ج٣ ص ١٦٠، والصحاح للجوهرى (ك و د)، وكتاب الجمل للزجاجى ص٢٠٢، وهو فى ملحق ديوان رؤبة ص ١٧٢، وعاب الصغانى فى التكملة (ك و د) على الجوهرى هذه النسبة قائلا: "وليس لرؤبة، ولرؤبة أرجوزة، وليس هذا المشطور منها" .

كما استدلّ ابن كمال باشا بقول الشاعر [1] :

أبيتم قبولَ السِّلْم منّـا فكِدتُـــــمُ لدى الحرب أن تغنُوا السيوفَ عن السَّلِّ

ويستدلُّ الباحث – زيادة على ما سبق – بقول الآخر [2] :

يكاد عنه الجِلدُ أن يَنقَـــدَّا

كما يستدل بما أنشده قطرب [3]:

صارت نفوسُ القوم عند الغَلْصَمَتْ وكادت الحُرَّة أن تُدعَى أَمَـــــتْ

ولم يكن هذا الاستعمال مقصورًا على الشعر وحده، فقد وجده الباحث فـــى النثر الفصيح [4]، ومن ذلك قول سيد الفصحاء: "أصدق كلمة قالها شاعر كلمة لبيد: ألا كل شيء ما خلا الله باطل. وكاد أمية بن أبى الصلت أن يُسلِم" [5]، وقوله عليـــه الصلاة والسلام: "كاد الفقر أن يكون كُفرًا، وكاد الحسدُ أن يغلب القدر" [6]، ومنـــه قول أعرابىّ فى امرأة: "كاد الغزال أن يكونها لولا ما تمَّ منها وما نقص منـــه" [7]، كما جاء فى مثلٍ للعرب: "كاد العروس أن يكون أميرًا"[8].

([1]) رسائل ابن كمال باشا ص٢٤، وعلّق عليه بقوله : "وليس ذلك بضرورة لتمكّنه من أن يقول: لـــدى الحرب مغنون (كذا!!) السيوف عن السلّ"، وانظر الشاهد فى شرح الأشمونى على ألفية ابن مالـــك ج١ ص ٢١٨.

([2]) انظر أساس البلاغة للزمخشرى (ش د د) .

([3]) انظر البيت بتخريجه فى شرح المفصل لابن يعيش ج٥ ص ٨٩، وكرره ج٩ ص٨١، والبيت شاهد على إبدال الهاء تاء فى الوقف.

([4]) انظر نهج البلاغة ص٤٩٤، والفاضل للمبرد ص ١١٥ .

([5]) رواه البخارى من حديث أبى هريرة. انظر فتح البارى. كتاب مناقب الأنصار. باب أيام الجاهليـــة. حديث رقم ١٨٤١.

([6]) حلية الأولياء ج٣ ص ٥٣ فى ترجمة يزيد بن أبان الرقاشىّ، وكرره فى ص ١٠٩ فـــى ترجمـــة الحجاج بن الفرافسة، وكرّره فى ج٨ ص٢٥٣ فى ترجمة يوسف بن أسباط، وهناك أحاديث أخرى جمعها ابن كمال باشا فى رسائله ص٢٣ نقلا عن البخارى، ومسلم، والترمذى، وأبى داود .

([7]) جمهرة خطب العرب ج٣ ص ٢٩٩ .

([8]) الفاضل للمبرد ص ١١٥ .

وهذه النماذج تردّ قول الأصمعى ومن وافقه [1]، كما ترد قول سيبويه الذى قصر هذا الاستعمال على الشعر فقط[2]، وقول الخفاجى الذى وصفه بعدم الفصاحة[3]، ويبدو للباحث أن هؤلاء قد راعوا الاستعمال القرآنى [4] .

---

(1) ممن وافقه الحريرى مثلا فى درة الغواص ص ٣١٦ .

(2) انظر الكتاب ج٣ ص١٦٠، وقد عبَّر عن هذا أبو حيان فى ارتشاف الضرب ج٢ ص ١٢٠ حيث قال عن هذا الاستعمال: "عند أصحابنا من الضرورة، ولا يقع فى الكلام".

(3) هكذا وصفه – بكل أسف – فى شرح درة الغواص ص ٣٦١ على الرغم من تصحيحه هذا الاستعمال واستشهاده عليه ببيت ذى الرمة، والبيت المنسوب إلى رؤبة !!

(4) انظر مثلا البقرة/ ٧١، والأعراف/١٥٠ .

obeikandl.com

٨ - نصب الجزأين بعد "كـأنَّ"

ذكر ابن هشام الأنصارى أن أبا عمرو والأصمعى لحَّنا أبا نخيلة بحضرة الرشيد فى قوله:

كأنَّ أُذْنَيه إذا تشوَّفـا قادمةً أو قلمًا مُحرَّفـا

حيث إنه نصب المبتدأ والخبر بعد " كأن ".

ويبدو للباحث أن ابن هشام كان يوافق الأصمعى فى قوله حيث بدأ كلامه قائلا : " زعم قوم أن كأن قد تنصب الجزأين "[1] ثم عقَّب بقوله : " وهذا وَهمْ فإن أبا عمرو توفى قبل الرشيد" [2]

وعلى العكس من ذلك أجاز الأشمونى هذا الاستعمال حيث قال بعد أن حكى أن اللغة المشهورة نصب المبتدأ ورفع الخبر: «وحكى قوم منهم ابن سيدة أن قومًا من العرب تنصب بها الجُزأين معًا من ذلك قوله:

إذا اسودَّ جُنْحُ الليلِ فلتأتِ ولتكُنْ خُطاك خِفافًا إن حُرّاسنا أُسْدا

وقوله:

يا ليت أيامَ الصبا رواجعـا

---

(١) انظر مادة (ك أن ن) من معجم تعقبات الأصمعى بالقسم الثانى من البحث، وقد أهمله معجم الأصمعى

(٢) يصحّ توهيم ابن هشام إذا كان المقصود أبا عمرو بن العلاء (ت ١٥٩هـ) ، ولستُ أدرى لماذا استبعد ابن هشام أن يكون المقصود هنا أبا عمرو الشيبانى (ت٢٠٥هـ)؟!، وقد كانت بينه وبين الأصمعى لقاءات ومناظرات عديدة بحضرة الرشيد (ت١٩٣هـ) انظر الأعلام للزركلى ج٩ ص٤٣ ، وبغية الوعاة للسيوطى ج١ ص ٤٤٠ ، ج٢ ص٢٣٢ ، وانظر بعض هذه المناظرات فى الفاضل للمبرد ص٨٥، ومجالس العلماء للزجاجى (مجلس الأصمعى مع أبى عمرو الشيبانى) ص١٨، ١٥٦، والخصائص (باب فى سقطات العلماء) ج٣ ص ٢٩٧، والمصون فى الأدب ص١٨٧ .

ثم ذكر البيت الذى نسبه ابن هشام لأبى نخيلة [1].

وقد علّق الصبّان على كلام الأشمونى قائلا : "ظاهره أن ذلك لغة وبه صرَّح بعضهم ، ومنع الجمهور ذلك وأوّلوا ما ثبت منه بأن الجزء الثانى حال والخبر محذوف " [2] فى حين استدلّ الفيومى[3] قبل ابن هشام والأشمونى والصبان بقراءة: "إنا من المجرمين منتقمين" [4] .

وبهذا يكون قول الأصمعى موافقًا للجمهور وللأشهر، ولم يأخذ بالقليل النادر ولم يسعه التأويل فى الإعراب .

([1]) حاشية الصبان على شرح الأشمونى ج١ ص ٢٦٩ ، ٢٧٠ ، وذكر محمد محيى الدين عبد الحميد هذه الأبيات ونسب البيت إلى محمد بن ذؤيب العمانى كما أضاف شاهدًا آخر لامرئ القيس. انظر تحقيقه: أوضح المسالك لابن هشام ج١ ص ٢٨٧ هـ ١ ، وتحقيقه شرح ابن عقيل ج١ ص ٣٤٦ هـ٢ .

([2]) السابق ج١ ص ٢٦٩ .

([3]) المصباح المنير (ل ى ت) .

([4]) سورة السجدة/ ٢٢، ولم أعثر على هذه القراءة فى موضعها من المحتسب لابن جنى، ولا مختصر فى شواذ القرآن لابن خالويه، ولا الكشاف للزمخشرى، ولا البحر المحيط لأبى حيان، ولا روح المعانى للآلوسى، ولا معجم القراءات القرآنية، ولم يبيِّن لنا الفيومى صاحب هذه القراءة!!

obeikandl.com

٩ - اقتران مفعول "هَبْ" بـ "أنَّ"

نقل الأزهرى عن أبى حاتم أن الأصمعى خطّأ قولهم: هب أنى فعلتُ ذاك؛ لأن العرب تقول: هبنى فعلت ذاك [١] وإذا كان بعض اللغويين قد قالوا بقول الأصمعى[٢] فقد أجاد الدفاع عن هذا الاستعمال ابن برى فى قوله: "إذا جُعِل هَبْنى بمعنى احسبنى وعُدَّنِى، فلا يمتنع أن تقول: هبْ أنّى فعلت، كما تقول: احسَب أنى فعلت، وعُدّ أنى فعلت" [٣]، وشرَح الخفاجى قولَ ابن برى فقال: "يريد أنه إذا كان "هب" بمعنى "احسب" مما يتعدَّى إلى مفعولين كعلِمتُ زيدًا فاضلا، جاز أن تسُدّ أنّ ومعمولاها مسدَّهما"[٤].

ولم يكتفِ الخفاجى بهذا القياس بل أجاز هذا الاستعمال بالسماع قائلا: "زعم الحريرى أن قول الخواص: هَبْ أنّ زيدًا قائم لحن، وذهِل عن قول القائل: هب أن أبانا كان حِمارًا" [٥] .

وقد لفت انتباه الباحث أن ابن هشام اللَّخْمِى صحَّح هذا الاستعمال بقول أبى العلاء:

فهبْ أنّى دعوتُك للتَّصافِى ... على غير المُعتَّقة الشَّمُول

ودافع عن نظرته قائلا: "وأبو العلاء وإن كان لا يُحتَجّ بشعره فإنه يُحتَجّ بعلمه؛ لأنه كان إمامًا فى اللغة نهاية فى الثقة، وقلَّ أن يخفى عليه هذا القدر، وقد

---

(١) انظر هذا التعقب فى مادة (و هـ ب) من معجم تعقبات الأصمعى بالقسم الثانى من البحث، وقد أهمله معجم الأصمعى.

(٢) انظر تقويم اللسان لابن الجوزى ص ١٨٦، وكتاب ذيل فصيح ثعلب لعبد اللطيف البغدادى ص٢٥، وتصحيح التصحيف للصفدى ص ٥٢٩، وعقد الخلاص لابن الحنبلى ص ٢٢٨ .

(٣) حاشية ابن برى على درة الغواص ص ٧٨٧ .

(٤) شرح الخفاجى على درة الغواص ص ٤٢١ .

(٥) السابق ص ٤٢٢، وقد نقل هذا القول الآلوسى فى كشف الطرة ص ٤٣٩، وذكر أن هذه المسألة – وهى من مسائل الميراث – مشهورةٌ بالمُشَرَّكة، وبالحِمارية، وبالحَجَرية، حيث جاء فى رواية أخرى: هب أن أبانا كان حجرًا، وانظر المحكم (ح م ر) ج٣ ص ٢٥١ .

شرح شعره الأستاذ ابن السِّيد، وكان مُقدَّمًا فى الأعيان معدودًا من جملة أهل هـذا الشأن، ولم يقع له اعتراض على هذا البيت بل جوَّزه" [1] ثم ينتقد الحريرى فيقول: "ولو قال الحريرى إن استعمال هب مع إلحاق الضمير المتصل به أكثر كان أصوب، فإن قال قائل: إن استعمال أبى العلاء إنما كان على وجه الضرورة فالجواب أنه لا ضرورة ها هنا؛ لأنه لو قال:

فهبنى قد دعوتك للتصافى

لاتَّزن البيت ولم تكن فيه ضرورة" [2]

ومما يلفت الانتباه كذلك أن الباحث عثر على هذا الاستعمال فى إحدى مقامات الحريرى فقد جاء فى المقامة الحجريّة: "وهَبْ أن لك البيت كما ادَّعيتَ أيحصلُ بذلك حَجْمُ قَذالِك؟"[3] مع أن الحريرى تبع الأصمعى فى تعقب هذا الاستعمال!! وقد أحسن مجمع اللغة العربية المصرى حين أجاز هذا الاستعمال اعتمادًا على كلام ابن برى والخفاجى [4] .

وبهذا يظهر للباحث أن الأصمعى خطّأ هذا الاستعمال بناءً على أمثلة مشهورة، مضحيًّا بأمثلة أخرى لا تقل عنها شهرة، ومضحيًا كذلك بالقياس الذى يجيزها.

---

(1) المدخل إلى تقوم اللسان لابن هشام اللخمى ص ١٨٠ .

(2) السابق ص ١٨٠ .

(3) شرح مقامات الحريرى للشريشى ج٣ ص ٤٠٣، ومن اللافت للنظر أن زهدى جار الله خطّأ هذا الاستعمال. انظر: الكتابة الصحيحة ص ٣٩٨ .

(4) انظر كتاب الألفاظ والأساليب ج١ ص ٥٠ الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية. القاهرة ١٩٧٧م .

١٠ - تعـــدّى الفعل ولـــزومه

تعقَّب الأصمعى سبعة عشر فعلا منها ما أنكر استعماله لازمًـا والصـواب عنده استعماله متعدّيًا، ومنها ما أنكر استعماله متعدّيًا والصـواب عنـده اسـتعماله لازمًا، ومنها ما أنكر استعماله متعدّيًا بحرف الجر، والصواب عنده تعديته بنفسـه، ومنها ما أنكر تعديته بنفسه، والصواب عنده تعديته بحرف الجر، ومنها مـا أنكـر استعماله متعدّيًا لمفعولين، والصواب عنده تعديته لمفعول واحد. فقد أورد العلمـاء بعض العلماء أنه أنكر دفَق الماءُ، والصواب دفقتُه، وأنكر ركَض الفرسُ، والصـواب ركضتُه، وأنكر نصَّ البعيرُ، والصواب نصصتُه، وأنكر أشاط بدمـه، والصـواب أشاط دمَه، وأنكر أخلف الله عليك بخير، والصواب أخلف اللهُ عليك خيرًا، وأنكـر خلف الله عليك خيرًا، والصواب عنده خلف الله عليك بخير، ولا يقال، أرض مُرذَّة ولا مرذوذة، ولكن مُرَذّ عليه، ولا يقال: شكرتُ زيدًا، ولكن شكرتُ له، ولا يقـال: حديث مستفاض، ولكن: حديث مستفيض، ولا يقال: اقرأه السلامَ، ولكن اقرأ عليـه السلام، ولا يقال: أوعدته شرًّا، ولكن أوعدته بالشرّ، ولا يقال: ما آلوك جهدًا، ولكن ما ألوتُ جهدًا، ولا يقال: أقرئه السلام، ولا يقال فى الوعيد إلا أوعدته، ولا يتعدَّى إلى مفعول آخر، ولا يقال: أسأتُ به ظنًا، ولا سؤتُ به الظنّ، ولكن أسأتُ به الظنّ وسؤتُ به ظنًّا، ولا يقال: مَنْ دعا لى غُزيِّلى، ولكن من دعا لغُزيِّل [١].

ولكن وجد الباحث ما يصحِّح هذه الاستعمالات؛ فقد قال ابن فارس: "دفَـق الماءُ، وهو ماء دافق" [٢]، وكذا قال ابن سيدة، وابن منظور، والفيـومى، وحكـاه الصغانى، والفيروزآبادى عن الليث [٣].

---

(١) انظر مادة (أ ل و)، (خ ل ف)، (د ع و)، (د ف ق)، (ر ذ ذ)، (ر ك ض)، (س و أ)، (ش ك ر)، (ف ى ض)، (ق ح ط)، (ق ر أ)، (ن ص ص)، (و ع د) من معجم تعقبات الأصـمعى بالقسـم الثانى من البحث، ولم يذكر معجم الأصمعى من هذه التعقبات سوى خمسٍ فقط.

(٢) مجمل اللغة، ومقاييس اللغة (د ف ق).

(٣) المحكم، والتكملة للصغانى، ولسان العرب، والمصباح المنير، والقاموس المحيط (د ف ق)، فى حين اكتفى ابن دريد فى جمهرته بالتعدّى، وصرّح الجوهرى فى الصحاح بإنكار اللزوم.

وإذا كان بعض اللغويين قد تبعوا الأصمعى فى إنكار "ركَض" لازمًا [1]، فقد أجاز هذا الاستعمال الخليل، وأبو زيد [2]، وأبو حاتم [3]، ودافع عنه ابن برى فقال بحق: "ركَض الفرسُ وركضتُه من باب رجَع ورجعتُه، وما المانع أن يقال: ركضتُ الفرسَ وركَض الفرسُ، كما قيل: نصصتُ الراحلة ونصَّتْ هى" [4].

ويدافع الباحث كذلك عن هذا الاستعمال بقول خدّاش بن زهير [5]:

ونحن إذا ما الخيلُ أدرك ركضُهـا لبِسنـا لها جلدَ الأسـاودِ والنَّمْـر

وقول كعب بن زهير [6]:

وقـال للقوم حاديهم وقد جعَلـت وُرْقُ الجنادبِ يركُضن الحصى: قيلوا

وقد أحسن يوهان فك حين انتقد الحريرى وثعلبًا فى تخطئة هذا الاستعمال[7]؛ "لأن الفعل ورد لازمًا بمعنى جرى، ومتعدّيًا بمعنى ضرب"[8].

---

(1) الألفاظ لابن السكيت ص٦٨٥، وكتاب تمام فصيح الكلام لابن فارس ص٣٤، ودرّة الغواص للحريرى ص٤٧٥، وما تلحن فيه العامة لابن الجوزى ورقة ٨٢، وغلطات العوام للسيوطى ورقة ١٣١.

(2) كتاب العين (ر ك ض) ج٥ ص٣٠١، وكتاب الأفعال للسرقسطى ج٣ ص٢٧.

(3) المخصص (طيران الطير وعكوفها) ج٨ ص١٣٨.

(4) حاشية ابن برى على درّة الغواص ص٧٩٦، وقد استدلّ ابن برى كذلك بشاهد شعرىّ، وما أحسن قول الفيومى فى المصباح (ر ك ض): "ولا وجه للمنع بعد نقل العَدْل، وركض البعيرُ: ضرب برجله، مثل رمَح الفرسُ" .

(5) جمهرة أشعار العرب ص٢٤٥، وكان فى وسع الشاعر أن يقول: ركضُنا؛ وعلى هذا فليس فى البيت ضرورة.

(6) السابق ص٣٦٨.

(7) لم ينكر ثعلب هذا الاستعمال صراحة، وإنما اكتفى بالبناء للمجهول؛ ففُهِم من كلامه أنه ينكر الفعل لازمًا. انظر كتاب الفصيح. تحقيق مدكور ص٢٧٠، والتلويح للهروى ص١٥ .

(8) العربية ص٢٢٠.

وممـــا يلفت نظر الباحث أن الأصمعى حكى "رجَنت الناقةُ بالمكان ورجنتُها أنـــا"[١] وقد كان فى وسعه أن يجيز هذه الأفعال الثلاثة قياسًا على ذلك، ولكنه أخذ بالســـماع فقـــط، وربّما لم يسمع قول خدّاش، وكعب، كما يلفت النظر أن ابن برى أجـــاز اســـتعمال "ركـــض" لازمًا قياسًا على استعمال "نصّ" وكأن استعمال "نصّ" مشهورٌ، مع أن الباحث لم يعثر على جواز ذلك حيث اكتفى جُلّ اللغويين باستعماله مـــتعدِّيًا بل صرَّح بعضهم بإنكاره لازمًا، فقد قال الزبيدى: "وفى العباب: ولا يقال منه فعَل البعيرُ: أى لا يُبنَى من النصّ فعل يُسنَد إلى البعير" [٢].

وأما تعدية الفعل "أشاط" إلى المفعول بحرف الجر فقد أجازها الخليل، وابن دريـــد [٣]، وأما "خلَف"، و"أخلف" فقد جاء فى رسالة لابن المقفع: "أخلف الله عليك بخيـــر" [٤]، وأجاز ابن دريد، وابن سيدة، والفيروزآبادى "خلف الله عليك خيرًا" [٥]، وقـــال ابن القوطية: "خلف الله عليك بخير وأخلف" [٦]، وقال الآلوسى: "أخلف جلَّ شأنُه لك بخير، وقد يُحذَف الحرف" [٧].

وقـــد أجاز أبو مسحل الأعرابى أن يقال: "أرض مُرذَّة ومُرَذٌّ عليها، من الرَّذاذ"[٨]، وقال أبو زيد: "قطقطت السماءُ فهى مقطقطة وأرذَّت فهى مُرِذَّة" [٩]،

---

(١) حكى ذلك أبو عبيد فى الغريب المصنف. تحقيق د. العبيدى ص٥٩٢.

(٢) تاج العروس (ن ص ص).

(٣) انظـــر كتاب العين (ش ى ط) ج٦ ص ٢٧٥، وكتاب جمهرة اللغة (ش ط ى) ج٣ ص ٥٩، وانظر المخصص (الدم وأسماؤه) ج٦ ص٩٥.

(٤) جمهرة رسائل العرب ج٣ ص٥٨.

(٥) كتاب جمهرة اللغة (خ ف ل) ج٢ ص٢٣٧، والمحكم، والقاموس المحيط (خ ل ف).

(٦) الأفعال لابن القوطية ص٣٠.

(٧) كشف الطرة ص١١٠، وانظر المصباح (خ ل ف).

(٨) كتاب النوادر لأبى مسحل ص٣٧٠.

(٩) كتاب المطر لأبى زيد ص١٠١، وعلى ذلك فالأرض مُرذَّة.

وحكى ابن فارس، والأزهرى، وابن سيدة عن الكسائى جواز "أرض مُرذَّة" [1]، وحكى ابن سيدة عن أبى حنيفة، وثعلب: "أرض مرذوذة" [2].

وأما تعدية الفعل (شكر) إلى المفعول به بنفسه فيرى الباحث أن الأصمعى راعى فى هذا التعقب الاستعمال القرآنى[3]، وقد سبقت الإشارة إلى حِدَّة هذا المقياس، وأن عدم ورود اللفظ أو الأسلوب فى القرآن الكريم لا يصلح حجة للنفى، ولكن يصلح حجة للإثبات فقط، وأن ما يرد فيه يمثل قمة الفصاحة العربية.

ولا يلزم الأصمعىَّ الاستشهادُ على صحة هذا الاستعمال بأشعار الفصحاء؛ لأن الأصمعى لم ينكر ذلك [4]، وإذا كان بعض اللغويين قد أجازوا هذا الاستعمال على أنه لغة غير فصيحة دون أن يقدِّموا شاهدًا عليه [5] فإن الباحث يراه فصيحًا ويستدل على ذلك بوروده على لسان سيد الفصحاء فى بعض أحاديثه، ومنها قوله: "لا يشكر اللهَ من لا يشكر الناس" [6]، ومجيئه بكثرة على ألسنة الفصحاء فى خطبهم

---

(١) مجمل اللغة، ومقاييس اللغة (ر ذ د)، وتهذيب اللغة (ط ش) ج١١ ص٢٦٥، وكرّره فى (ر ذ) ج١٤ ص٤٠٦، وانظر المخصص (المطر فى موضعه) ج٩ ص١١١.

(٢) المحكم (ر ذ ذ)، والمخصص (المطر فى موضعه) ج٩ ص١١١، وقد نقل قول أبى حنيفة عن المخصص محمد حميد الله ص١٧١ من كتابه: "ملتقطات ما نُسِب عند المتأخرين إلى المجلد الأول والثانى والربع الضائعة من كتاب النبات لأبى حنيفة الدينورى." بيت الحكمة. كراتشى. باكستان ط/١٩٩٣م.

(٣) أما قوله تعالى: "أن أشكر نعمتك" فليس حجة هنا؛ لأن الأصمعى يتكلم عن تعدية الفعل إلى صاحب النعمة لا النعمة ذاتها.

(٤) وهذا تضييق منه؛ لأن هذا الاستعمال جاء فى شعرٍ، للشاعر مندوحةٌ عنه، ورأىُ الأصمعى هنا -فيما يبدو للباحث- موافق لجمهور النحويين الذين رأوا أن الضرورة ما وقع فى الشعر اضطر إليه الشاعر أولا. انظر لغة الشعر ص١٣٠.

(٥) إصلاح المنطق ص ٢٨١، وأدب الكاتب ص٣٢٧، وأما الكسائى فقد أنكره مطلقًا مثل الأصمعى، واستدل على ذلك بالقرآن. انظر كتابه: ما تلحن فيه العامة ص ١٠٢ .

(٦) سنن أبى داود – باب فى شكر المعروف – حديث رقم ٤٨١١، وانظر أحاديث أخرى فى المعجم المفهرس لألفاظ الحديث (شكر) .

ورسائلهم [1]، ومن ذلك قول الإمام على:" لا يُزهِّدَنَّك فى المعروف من لا يشكرك عليه، فقد شكرك عليه من لم يستمتع منك بشىء"[2] وقوله لمن وُلِد له ولَدٌ:"شكرتَ الواهبَ وبُورك لك فى الموهوب"[3]

وإذا كان الأصمعى لم يسمع هذه النصوص لاعتماده على الشعر أكثر من النثر، فقد كان يمكنه – من وجهة نظر الباحث – القياس على عشرات الأفعال التى تعدَّت مرة بنفسها، ومرة بحرف الجر، ومنها قولهم: نقَدتُ لها مئةً ونقدتُها، وسمعتُ له وسمعتُه، ونصحت له ونصحته، ومكَّنتُ له ومكَّنتُه، واشتقتُ إليك واشتقتُك، وهديتُه الطريق وإلى الطريق، وسرق زيدًا وسرق منه [4]، وما رواه الأصمعى نفسه من قولهم: استحييتُ من زيد واستحييت زيدًا [5].

وقد أحسن ابن درستويه حين قال:"وإنما يجوز ذلك إذا كثر استعمال الفعل وعُرِف معناه، واحتيج إلى تخفيفه." [6]، وإذا كان الفيومى قد ضعَّف الرواية المنقولة عن عمر فى القنوت: نشكرك ولا نكفرك" وراح يخرِّجها على الازدواج [7]، فماذا يقول فى الشواهد الأخرى التى جمعها الباحث؟.

---

(1) انظر الأدب الكبير لابن المقفع ص٦٢، والأدب الصغير له ص١٥٣، والمحاسن والأضداد المنسوب للجاحظ ص٣٧، ٣٨، وبلاغات النساء لابن طيفور ص٤٨، والتعازى والمراثى للمبرد ص٢٣٤، والأغانى ج١٣ ص٢١٨، ونهج البلاغة ص٢١١، ٥٩٨، ونثر الدر لأبى سعيد الآبى ج١ ص٣٠٤، ٤١٧، ٤٣٨، ومحاضرات الأدباء للراغب الأصفهانى ص١٤٨-١٥٠، وجمهرة خطب العرب ج٢ ص٢٦٣، ٣٧١، ٣٧٦، وذيل جمهرة خطب العرب ج٣ ص٢٣٧، ٣٤٥، وجمهرة رسائل العرب ج١ ص٤٦٢، ٥٣٦، ج٢ ص٣٥٤، ٣٧١، ٤٠٠، ج٣ ص٦٠.

(2) نهج البلاغة ص٧٠٣، والفاضل للمبرد ص٩٤، وذكره ابن دريد فى المجتنى ص٤١ مع اختلاف يسير فى اللفظ.

(3) نهج البلاغة ص٧٣٩، ونثر الدرّ للآبى ج١ ص٤٣٨.

(4) انظر هذه الأفعال وجملة أخرى مثلها فى أدب الكاتب (باب إدخال الصفات وإخراجها) ص٤١٩-٤٢١، والمخصص لابن سيدة ج١٤ ص٣٧-٧٤.

(5) المقصور والممدود للقالى ص٣٢٥.

(6) تصحيح الفصيح وشرحه ص١٦٩.

(7) المصباح المنير (ش ك ر).

وأما تعقب الأصمعى استعمال الفعل "استفاض" متعديًا، فقد تعقبه من قبله الفراء، ومن بعده ابن السكيت، وتابعهم فى ذلك آخرون [1]، وذكروا أن الصواب حديث مستفيض.

وإذا كان الباحث لم يعثر على شاهد لتعدية هذا الفعل، فإنه يمكن تصحيح هذا الاستعمال من قبيل مجيء اسم المفعول بمعنى اسم الفاعل،ومن ذلك ما حكاه ابن دريد من أن "العرب جعلت مُفعِلا مُفعَلا فى ثلاثة مواضع: أحصن فهو مُحصَن، وألفج فهو مُلفَج إذا أفلس، وأسهب فهو مُسهَب"[2]، وما حكاه ابن سيدة من قولهم: أمر مهول، والأصل: هائل؛ لأنه من قولهم: هالنى الأمر، وقد جاء فى الشعر الفصيح [3]:

ومهـولٍ من المناهل وَحْـشٍ

وما حكاه كذلك من قولهم للذكر إذا أنعظ ويبس: هو قاسح ومقسوح، وقد علَّق ابن سيدة على ذلك بقوله: "هذه حكاية أهل اللغة، ولا أدرى للفظ مفعول هنا وجهًا إلا أن يكون موضوعًا موضع فاعل كقوله: إنه كان وعده مأتيًا، أى آتيًا."[4]، وهذه الآية التى استشهد بها ابن سيدة تشبه قول الله تعالى: "حجابًا مستورًا" [5] أى ساترًا. وإن كان ابن كمال باشا قد خرَّج الآيتين تخريجًا آخر حيث جعل الوعد هو الجنة وأهلها يأتونها، وجعل الحجاب مستورًا بمعنى أنه ألا يُرَى، وقد فعل هذا؛ لأنه

---

(1) انظر كتاب جمهرة اللغة لابن دريد (ض ف ى) ج٣ص٩٩، وتهذيب اللغة للأزهرى (ف ا ض) ج١٢ص٧٩، والمصباح المنير (ف و ض)، (ف ى ض)، وعبارته: "وكلام العرب استعماله لازمًا"، وما يلحن فيه العامة لابن الجوزى ورقة ٧٧، وغلطات العوام له ورقة ٢٥، وغلطات العوام للسيوطى ورقة ١٢٦.

(2) كتاب جمهرة اللغة لابن دريد (ب ح ط) ج١ص٢٢٦، ومع ذلك لم يأخذ ابن دريد بهذه الأمثلة فى تخريج هذا الاستعمال.

(3) المخصص (الإفزاع والخوف) ج١٢ ص١٢٤.

(4) المحكم لابن سيدة (ق س ح) ج٢ص٣٩٢، وانظر الآية فى مريم/٦.

(5) الإسراء/٤٥.

يرى أن مجيء "مفعول" بمعنى "فاعل" لا يجرى فيه القياس وهو مقصور على السماع."[1] .

ويمكن للباحث تخريج استعمال العامة كذلك على حذف الصلة تخفيفًا كقوله تعالى: "لم يكن الذين كفروا من أهل الكتاب والمشركين منفكين حتى تأتيهم البينة"[2] أى منفكين من كفرهم أو عنه.

ويستأنس الباحث بقول الشاعر [3]:

فى حديث من أمره مستفاضِ

وقد أجاز الليث هذا الاستعمال، ووصفه الفيروزآبادى بأنه لغيَّة[4]، فى حين تشدَّد بعض المُحدَثين فرفضه مطلقًا[5]، وأجازه آخرون منهم بشرط إظهار الجار والمجرور؛ فيقال: "مستفاض فيه." [6].

وأما تعدية الفعل "قرأ" الثلاثى بنفسه فقد أجازها ابن درستويه قياسًا فقال: "وإن شئتَ حذفت منه (على) كما حذفت حرف الجرّ من كلِتُه ووَزنتُه إذ لم يُلبِس وكثر استعماله" [7]، ويستدلّ الباحث على جوازها سماعًا بما جاء فى الحديث عن

---

(1) التنبيه على غلط الجاهل والنبيه لابن كمال باشا ص١٦ تحقيق الأستاذ المغربى. مطبعة الترقى. دمشق ط/١٣٤٤ هـ.

(2) تفسير القرطبى. البينة/١، انظر قضية "حذف الجار والمجرور المتعلق بالفعل أو بالمشتق منه" من هذا الفصل.

(3) تهذيب اللغة للأزهرى (ف ا ض) ج١٢ص٧٩، وقد وصف الأزهرى هذا الشعر بأنه لبعض المحدثين، وأنه ليس بالفصيح من كلامهم.

(4) السابق (ف ا ض) ج١٢ ص٧٩، وانظر القاموس المحيط (ف ى ض).

(5) الكتابة الصحيحة. زهدى جار الله ص٢٦٧ المؤسسة العربية للدراسات والنشر. بيروت ط٥/١٩٩٠.

(6) كيف تكون فصيحًا؟ ص٤٤ كتبه سامح عبد الحميد. دار الإيمان. الإسكندرية ط/١٩٩٩.

(7) تصحيح الفصيح ص١٧٢، واكتفى ثعلب فى الفصيح ص٢٧٨ بقوله: "اقرأ على فلان السلام".

نافع "أن رجلا أتى ابن عمر فقال: إن فلانًا يقرؤك السلام، قال: إنه بلغنى أنه قد أحدث، فإن كان قد أحدث فلا تقرئه منى السلام" [1].

وفيما يخصّ الفعل "أوعد" فإن ابن الأعرابى أجاز تعديته إلى مفعول ثان، وحكى الأزهرى: أوعدته خيرًا وشرًّا، وإن رأى ابن سيدة أن هذا نادر، ويستدلّ الباحث بما جاء فى كتاب هشام بن عبد الملك إلى يوسف بن عمر: "فادعُ إليك أشراف أهل المِصْر، وأوعدهم العقوبة" [2] فهذا دليل على جواز تعدية "أوعد" إلى مفعول ثانٍ، وجواز تعديته إلى الشرّ بدون باء.

وأما تعدية الفعل "ألا" فقد جاءت فى النثر الفصيح، ومنه قول الله تعالى: "لا يألونكم خَبالا" [3] أى لا يقصّرون فى فسادكم، ومنه قول النبى عليه السلام لفاطمة: "ما يبكيك فما ألوتك ونفسى وقد أصبتُ لك خير أهلى" [4] أى ما قصَّرتُ فى أمرك وأمرى حيث اخترتُ لك عليًّا زوجًا، كما وجد الباحث هذا الاستعمال فى خطب الفصحاء ورسائلهم، ومنه قول أبى بكر حين استخلف عمر: "وإنى لم آلُ الله ورسوله ودينه ونفسى وإياكم خيرًا" [5]، كما جاء فى قول أبى خراش الهذلى [6]:

أواقدُ لا آلـــوك إلا مُهنَّـــدًا وجِلْدَ أبى عِجْلٍ وثيقَ القبائـــلِ

([1]) سنن ابن ماجه – كتاب الفتن – باب الخسوف. حديث رقم ٤٠٦١ تحقيق محمد فؤاد عبد الباقى. دار الريان للتراث (د.ت).

([2]) جمهرة رسائل العرب ج٢ ص٣٦٣، وانظر المحكم، وتاج العروس (و ع د).

([3]) آل عمران/ ١١٨، ولعل الأصمعى نسِى الآية أو غفل عنها كما حدث فى نماذج أخرى. انظر مادة (س ع د)، (س ف ر) من معجم تعقبات الأصمعى بالقسم الثانى من البحث.

([4]) لسان العرب (أ ل و) دون أن يحتج به على الأصمعى، وانظر المعجم المفهرس لألفاظ الحديث (أ ل و).

([5]) طبقات ابن سعد ج٣ ص١٤٢، وانظر نماذج أخرى فى جمهرة رسائل العرب ج١ ص٤٦٢، ج٢ ص٧٧، ١٣٧، ٢٦٧، ٣٢٥، ٣٣٨، ٣٨٩ .

([6]) ديوان الهذليين ق٢ ص١٣٩، وكتاب شرح أشعار الهذليين ج٣ ص١٢١٠، وذكره الأزهرى فى تهذيب اللغة (أ ل ى) ج١٥ ص٤٣١ بلفظ "أخالدُ" دون أن يحتجّ به على الأصمعى.

وقول عُروة بن الورد [1]:

فديــتُ بنفسه نفسى ومـــــالى وما آلوك إلا مـــا أطيـــــقُ

وقول عمرو بن أحمر الباهلى [2]:

إذا ما الحجازيّات أعلقْنَ طنَّبــتْ بميثاءَ لا يألوك رافضُها صَخْرا

ولا يدرى الباحث كيف أنكر الأصمعى هذا الاستعمال، وكيف قبــل ذلــك الأزهرى دون أن يردَّ عليه؟!

وأما تعدية الفعل "أُقرأ" إلى لفظ السلام فقد جاءت فــى أحاديــث كثيــرة [3] بعضها فى البخارى ومسلم، ومنها أن الرسول -عليه الصلاة والسلام- قال لعائشة: "إن جبريل عليه السلام يقرئك السلام" [4]، كما جاءت فى بعض رسائل الفصحاء[5]، وقد كان أبو حاتم أقلّ تشدُّدًا من شيخه الأصمعى حين أجاز هذا الاستعمال فى لغة، كما أجازه ابن القطاع[6]. ويرى الباحث أنه ليس ثمة حاجة إلى شواهد بعد استعمال أفصح الفصحاء؛ وبناء على ذلك يكون الأصمعى غير محق فى هذا التعقب.

وإذا كان ابن برى قد وافق الأصمعى فى استعمال "ساء" لازمًــا، و"أســاء" متعدّيًا حيث قال: "إنما نكَّر ظنًّا؛ لأن ظنًا ينتصب على التمييز، وأما أسأتُ به الظنّ فإن الظنّ مفعول به؛ ولهذا أتى به معرفة؛ لأن أسأت متعدٍّ"[7] فقد أجاز أبو زيد أن

---

(1) عقد الخلاص لابن الحنبلى ص٢٩١، وكشف الطرة للألوسى ص١١٤ .

(2) التكملة للصغانى (ر ف ض).

(3) انظر المعجم المفهرس لألفاظ الحديث (أقرأ).

(4) فتح البارى – كتاب فضائل أصحاب النبى – باب فضل عائشة رضى الله عنها ج٧ ص١٣٣.

(5) الزاهر لابن الأنبارى ج٢ ص٩٢، وأما عبارة "أقرأه الكتاب" فقد جاءت فى مواضع كثيرة لا تلــزم الأصمعى.

(6) المصباح المنير (ق ر ى)، وتاج العروس (ق ر أ).

(7) حواشى ابن برى (س و أ).

يقال: أسأتُ به ظنًا وسؤتُ به الظنّ [1]. ويبدو للباحث أنه فعل ذلك على أساس التسوية بين "فعلت" و"أفعلت"، وهو ما أيَّده البحث [2].

وأما المثال الأخير فإن الباحث يقبله على التضمين حيث يمكن تضمين الفعل "دعا" معنى الفعل "طلب"؛ فيكون المعنى: من طلب لى غُزيِّلى كما يقال: طلب لفلان الخير، ويمكن للباحث الاستئناس بقول الله تعالى: "استجيبوا لله وللرسول إذا دعاكم لما يحييكم" [3].

---

(1) الأفعال للسرقسطى ج٣ ص٤٩٨ .

(2) ومثل ذلك يقال عن "خلف"، و "أخلف"، ولم يضع الباحث هذين التعقبين فى قضية "فعلت وأفعلت" بالفصل الثانى من البحث؛ لأن الأصمعى لم ينكر إحدى الصيغتين فى مقابل الأخرى، وإنما أنكرهما فى سياق التعدّى واللزوم.

(3) الأنفال/ ٢٤.

obeikandl.com

١١ - رفع المفعول بـــه

أنكر الأصمعى رفع المفعول فى قول الأعشى [١] :

من دعا لى غُزَيِّلى أربح الله تجارتُـه

ومن الواضح أن الأصمعى أخذ هنا بالمشهور من كلام العرب، فى حين أنه "قد يُرفَع المفعول ويُنصَب الفاعل عند أمن اللَّبس، كقولهم: خرَق الثوبُ المسمارَ، ولا ينقاس ذلك، بل يُقتصَر فيه على السماع" [٢] وقال السيوطى: "وسُمِع رفعُ المفعول به ونصبُ الفاعل، حكَوا: خرق الثوبُ المسمارَ وكسر الزجاجُ الحجرَ" [٣]. ثم استشهد السيوطى على ذلك ببيت للأخطل، ولم يكتفِ بهذا بل استشهد بشاهد على جواز رفع الفاعل والمفعول معًا، وشاهدٍ ثالث على جواز نصبهما معًا ثم علَّق قائلا: "والمُبيح لذلك كله فهمُ المعنى وعدم الإلباس، ولا يُقاس على شىء من ذلك" [٤] .

وقال ابن مالك: "وقد يحملهم ظهورُ المعنى على إعراب كل واحد من الفاعل والمفعول به بإعراب الآخر" [٥]. وقد أحسن د.تمام حسان حين قال: "إن اللغة العربية – وكلُّ لغة أخرى فى الوجود – تنظر إلى أمن اللبس باعتباره غاية لا يمكن التفريطُ فيها، وقد خُلِقت اللغات أساسًا للإفهام والفهم، فإذا كان من الممكن الوصول إلى المعنى بلا لبس مع عدم توفّر إحدى القرائن اللفظية الدالة على هذا المعنى فإن العرب كانت تترخص أحيانًا فى هذه القرينة اللفظية الإضافية؛ لأن أمن اللبس

---

(١) انظر مادة (ت ج ر) من معجم تعقبات الأصمعى بالقسم الثانى من البحث، وقد أهمله معجم الأصمعى .

(٢) شرح ابن عقيل ج٢ ص ١٤٧ .

(٣) همع الهوامع للسيوطى ج١ ص ١٨٦ .

(٤) السابق ج ١ ص ١٨٦ .

(٥) نقل ذلك عنه الأشمونى. انظر حاشية الصبان على شرح الأشمونى ج٢ ص ٧١، وفى ص ٧٠ قول ابن مالك :

ورفعُ مفعولٍ به لا يُلتبَس مع نصب فاعلٍ روَوا فلا تَقِسْ

يتحقّق بوجودها وبعدمه" [١] وبعد أن ضرب سيادته على ذلك أمثلة عديدة من القرآن الكريم وكلام العرب علَّق فى جُرأة وشجاعة بقوله: "ومن هذا نرى فداحة الخطأ الذى يكمن فى اعتبار الحركات الإعرابية أهم ما فى النحو العربى" [٢] .

وقد تناول د. محمد حماسة عبد اللطيف هذه القضية – قضية قلب الإعراب– وعرض فيها لآراء بعض النحويين، ومنهم ابن هشام الذى احتج بقراءة أبى جعفر المدنى: "بما حفظ الله" [٣] بنصب اسم الله عز وجل – على نصب الفاعل لفهم المعنى. ثم علّق د. حماسة فقال بحق: "الكلام المقلوب أدعى إلى إثارة الذهن بالتفكير فيه وتشرُّبه على تؤدة وريث؛ لأنه يصدم الذهن بما لم يعتَدْ عليه من الاستعمالات اللغوية؛ فيجد الإنسان نفسه مضطرًا لإعادة النظر وإنعام الفكر فيكون ذلك – ولو كان ممجوجًا – أمكن فى النفس وأشبه بعدم النسيان؛ إذ إن الإنسان عادة ما يلصق بذاكرته ما يخرج عن المألوف، ولعل هذا مطلب يكسر له قانون الإعراب أو يُغيِّر عن وجهه، وإن كنا نرى ما يراه النحاة من وجوب قصر ذلك على السماع"[٤].

ولعل قراءة عمر بن عبد العزيز وأبى حنيفة للآية القرآنية: "إنما يخشى اللهُ من عباده العلماءَ" [٥] تدخل من هذا الباب – بلا تأويل – لتدحض أى تشدُّد فى اللغة[٦]، ومن الواضح أن أمن اللبس فيها أوضح من أى تأويل، فكيف يجرؤ إنسان على أن يضيف الخشية إلى الله، من عباد خلقهم الله مهما بلغ علمهم؟!

---

(١) اللغة العربية معناها ومبناها ص٢٣٣ د. تمام حسان عالم الكتب ط٣/ ١٩٩٨م .

(٢) السابق ص ٢٣٦، ويشير الباحث إلى أن أمن اللبس متحقق فى قول الأعشى، كما يمكن الاستئناس بقراءة ابن كثير: "فتلقى آدمَ من ربه كلماتٌ" بنصب "آدم"، ورفع "كلمات". انظر الحجة لأبى على الفارسى ج٢ ص ١٨ .

(٣) النساء/ ١٢٤، وانظر القراءة فى المحتسب ج١ ص ١٨٨ .

(٤) العلامة الإعرابية فى الجملة بين القديم والحديث ص ٣٧٥، ٣٧٦ د. محمد حماسة عبد اللطيف. دار غريب. القاهرة ط/ ٢٠٠١م.

(٥) انظر تفسير القرطبى، ومعجم القراءات القرآنية – فاطر/ ٢٨.

(٦) هذا رأى أستاذى وصديقى الشاعر عبد الناصر عيسوى، قاله لى فى أحد لقاءاتى معه.

١٢ - تقديـــم المفعول على الفعـــــل

أنكر الأصمعى على الراعى تقديمه المفعول على الفعل [١] ولا يرى الباحث مُسوِّغًا لهذا الإنكار، فقد جاء فى التنزيل: "وأنفسهم كانوا يظلمون" [٢]، كما عدَّ ابن جنى هذا التقديم مما يقبله القياس [٣]، فكيف إذا كان فى سياق شعرىّ؟!

وإذا كانت الرتبة من وسائل أمن اللبس التى يستخدمها النحـــو العربـــى [٤]، فليس فى هذا التقديم ما يُحدِث لبسًا، بل هناك حالات يجب تقديم المفعول فيها علـــى الفعل، وفى هذا يقول ابن مالك [٥].

وقد يُجاءُ بخلاف الأصلِ وقد يجى المفعولُ قبل الفعلِ

---

(١) انظر مادة (ن ص ل) من معجم تعقبات الأصمعى بالقسم الثانى من البحـــث، وقـــد أهملـــه معجـــم الأصمعى.

(٢) الأعراف/١٧٧، وقد جاء هذا التقديم فى آيات كثيرة. انظر المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم (ظ ل م).

(٣) الخصائص ج٢ ص٣٨٤ .

(٤) أمن اللبس ص١٢٧ د.تمام حسان. حوليات كلية دار العلوم. ط/١٩٦٩م .

(٥) شرح ابن عقيل ج٢ ص٩٦.

obeikandl.com

١٣ – إعمال العامل الثانى فى الاسم الظاهر المتنازع عليه، وإبطال عمل الأول

حكى الأخفش الأصغر فى كتاب الاختيارين أن الأصمعى خطّأ قول طفيل ابن عوف:

وكُمْتًا مُدَمّاةً كـأنَّ مُتُونَهـا جرى فوقَها واستشعرتْ لونَ مُذهَبِ

قال الأصمعى: كان الوجه أن يقول: جرى فوقها واستشربته لونُ مُذهَبٍ، قال: والعرب تجعل الفعل للآخر وتبطل فعل الأول [١].

وهذا من التعقبات الغريبة التى تثير انتباه الباحث، وليس سبب الغرابة فى أن ما يخطئه الأصمعى صحيحٌ فحسب، بل الغرابة فى التناقض الواضح بين ما نسبه الأصمعى للعرب وبين ما مثَّل به [٢]، حيث إن طفيلا جعل الفعل للآخر فنصب به المتنازع عليه، وهو ما نسبه الأصمعى إلى العرب، فى حين أن الاستعمال الذى مثّل به الأصمعى وعدَّه الوجه الذى كان ينبغى أن يقال – عمِل فيه الأول فرفَع المتنازع عليه فاعلا، وأُهمِل الثانى.

كما أن نسبة إهمال الفعل الأول وإعمال الثانى إلى العرب، فيه شىء من التعميم؛ لأن من العرب من يفعل العكس فيُعمِل الأول ويُهمِل الثانى، وعلى هذا شواهد كثيرة اعتمدها الكوفيون ومنها قول امرئ القيس [٣]:

فلو أنَّ ما أسعَى لأدنى معيشةٍ كفانى ولم أطلب قليلٌ من المالِ

---

(١) انظر مادة (ش ع ر) من معجم تعقبات الأصمعى بالقسم الثانى من البحث، وقد أهمله معجم الأصمعى.

(٢) لم يُشِر الأخفش إلى هذا التناقض، وكذا لم يعلِّق عليه الأستاذ فخر الدين قباوة محقق الكتاب، وكذلك د.إياد عبد المجيد إبراهيم الذى نقل هذا النص ص ٤٠ من كتابه: من أعلام البصرة الأصمعى ناقدًا.

(٣) انظر البيت والشواهد الأخرى فى الكتاب ج١ ص٧٩، والإنصاف لأبى البركات بن الأنبارى ج١ ص٧١، وشرح المفصل لابن يعيش ج١ ص٧٩، وانظر بحثًا للدكتور شوقى ضيف بعنوان "باب التنازع" فى كتاب فى أصول اللغة ج٣ ص٢٤٠.

ولو أن الأصمعى قال: إن إهمال الأول وإعمال الثانى مذهب البصريين لكان أقرب إلى الصواب، وقد لفت انتباه الباحث أن سيبويه مثّل على إعمال الأول وإهمال الثانى بقول الله تعالى: "والذاكرين الله كثيرًا والذاكرات" [1] فلعل الأصمعى أراد هذا الوجه مراعاة للاستعمال القرآنى ولم يأخذ بقول طفيل [2] الذى اعترف أنه جاء على مذهب العرب، وبهذا يخفّ التناقض، ويُفهَم قولُ الأصمعى [3].

---

(1) الأحزاب/ ٣٥، وانظر الكتاب ج١ ص٧٤.

(2) انظر بيت طفيل فى ديوانه ص٢٣ تحقيق د. محمد عبد القادر، وفى أساس البلاغة للزمخشرى (د م ى)، بالإضافة إلى مجيئه مع بيت امرئ القيس فى مصادره التى سبقت الإشارة إليها.

(3) ومما يؤكد ذلك للباحث مجيء بيت طفيل فى كتاب الخيل للأصمعى. تحقيق هلال ناجى ص٢١٢ دون أى تعقُّب.

obeikandl.com

١٤ - استعمال "حيث" للزمـــان

ذكر أبو حاتم عن شيخه الأصمعى أنه قال: ومِمّا تخطئ فيه العامة والخاصة باب "حيث" و"حين" غلِط فيه العلماء مثل أبى عبيدة، وسيبويه، ثم شرح أبـو حـاتم كلام شيخه بأنه وجد فى كتاب سيبويه شيئًا كثيرًا يجعل "حين" "حيث"، وكذلك فـى كتاب أبى عبيدة بخطِّه، ثم بيَّن أن "حيث" ظرف للمكان، و"حين" ظـرف للزمـان، ولكلٍّ منهما حدّ لا يجاوزه، والأكثر من الناس جعلوهما معًا "حيث" [١].

وقد حاولتُ العثور على نصّ سيبويه الذى استعمل فيه "حيث" فى موضـع "حين" فلم أعثر عليه [٢] بل وجدتُ تصريح سيبويه بأن "حيث" للمكان، ومن ذلـك قوله: "تقول: حيث تكون أكون....كأنك قلتَ: المكان الذى تكون فيه أكون"، وقوله: "ومن ذلك حيثما، صارت لمجيئها بمنزلة أين"، وقوله: "وأما حيث فمكـان بمنزلـة قولك: هو فى المكان الذى فيه زيد"[٣].

وأما عن استعمال "حيث" بمعنى "حين" فقد وجدتُ إشارة لابن يعيش يقـول فيها: "وقد يستعمل حيث بمعنى الزمان نحو قوله:

للفتى عَقْلٌ يعيش بـــه حيثُ تهدِى ساقَه قدمُـــه

فاعرفـــه" [٤].

---

(١) انظر مادة (ح ى ث) من معجم تعقبات الأصمعى بالقسم الثانى من البحث، وقد جاء هذا التعقب فـى معجم الأصمعى غير مُستوفًى.

(٢) لا يعنى هذا تكذيب الأصمعى وأبى حاتم؛ فلعلهما اطَّلعا على نسخة أخرى من الكتـاب غيـر التـى اعتمد عليها الأستاذ هارون فى تحقيقه للكتاب، وهذا أمر وارد، وقد وجد الأسـتاذ عاصـم بهجـة البيطار شواهد من رواية سيبويه فى شرح المفصل لابن يعيش ليست فى النسخ المطبوعـة مـن الكتاب. انظر فهارس شرح المفصل ص١٠-١١ .

(٣) انظر الكتاب ج٣ ص٥٨، ج٤ ص٢٢١، ٢٣٣.

(٤) شرح المفصل لابن يعيش ج٤ ص٩٢، وفى هامشه إشارة إلى أن هذا الرأى هو رأى الأخفش وأنـه خالفه فيه جمهرة النحاة، كما استشهد بهذا البيت الأستاذ عباس حسن فى النحو الوافى ج٢ ص٢٩٠ هامش ٣، ويرى الباحث أن هذا الشاهد تصلح فيه "حيث" للزمان والمكان؛ لأن حركة القدم تقتضى مكانًا وزمانًا؛ وبهذا لا يصلح الاحتجاج به وحده.

وقد وجدتُ نصًا من كلام الإمام علىّ يمكن أن يقوّى كلام ابن يعيش، وذلك قوله فى وصف الله: "طبيب دوّار بطبِّه قد أحكم مَراهِمه وأحمى مواسمه يضع ذلك حيث الحاجة إليه من قلوب عُمْى" [1]، وقد أحسن مجمع اللغة العربية المصرى حين ذكر أن: "حيث تستعمل ظرف مكان فى الأكثر" [2].

---

(1) نهج البلاغة. اختيار الشريف الرضى ص٢٥٧، وقد ذكر الأستاذ طاهر يوسف الخطيب أن "حيث" قد ترد للزمان دون أن يقدّم على ذلك دليلا أو شاهدًا. انظر ص١٧١ من كتابه: المعجم المفصل فى الإعراب. دار الكتب العلمية. بيروت. لبنان. ط١/ ١٩٩٢م .

(2) المعجم الوسيط (ح ى ث).

obeikandl.com

١٥ - استعمال "سَحَـــر" ظرفا بدون حرف جر

روى الأصمعى عن شيخه أبى عمرو بن العلاء أنه ليس فى كلام العـرب: أتانا سحرًا، إنما يقولون: أتانا بسحر، وأتانا أعلى السحرين [١].

ولعل الأصمعى وشيخه تأثرا بالاستعمال القرآنى حيث جاء فـى التنزيـل العزيز "نجيناهم بسحر" [٢]، ولكن عدم ورود الاستعمال فى القرآن الكريم لا يعنـى أنه خطأ بأى حال من الأحوال.

ولم يجد الباحث أحدًا من العلماء ردّ علـى الأصـمعى، أو صـحّح هـذا الاستعمال مع أنه جاء على ألسنة الفصحاء شعرًا ونثرًا، ومن ذلك قول أبى النـجم العجلى[٣]:

هيَّجها نَفْحٌ من الطَّـلِّ سَحَـــر

وقول صخر الهذلى [٤]:

حَمامٌ جاوبتْ سحرًا حمامـــا

وقول مليح الهذلى [٥]:

سُحَيْرًا وقد ملَّ الوَجيفَ الرَّواحلُ

---

(١) انظر مادة (س ح ر) من معجم تعقبات الأصمعى بالقسم الثانى من البحـث، وقـد أهملـه معجـم الأصمعى.

(٢) من سورة القمر/ ٣٤ .

(٣) ديوان أبى النجم العجلى ص١٠٢، وذكره القالى فى المقصور والممدود ص٢٧٩ بلفظ "نَضْخٌ".

(٤) شرح أشعار الهذليين ص٢٩٢.

(٥) السابق ج٣ ص١٠٥٩، وانظر مصادر أخرى لهذا الشاهد فى مادة (س و ق) من معجـم تعقبـات الأصمعى بالقسم الثانى من البحث.

obeikandl.com

وقول عمر بن أبى ربيعة [1]:

نعم ضجيع الفتى إذا برَد الـ (م) ليلُ سُحيرًا وقَفْقَفَ الصَّـــرِدُ

وقول آخـــر[2]:

غدونا غُدْوةً سَحرًا بليـــــــلِ

ومنها ما رواه الأصمعى نفسه لكعب بن سعد الغنوى [3]:

سُحيرًا وأعجازُ النجوم كأنها سِوارٌ تدلَّى من سَواءِ أميـــــلِ

ومنها ما أنشده أبو زيد [4]:

سُحيرًا وأعناقُ المطايا كأنهـــا بقِيَّةُ ثُغْبانٍ أضرَّ بها الوَصْـــلُ

ولعل الأصمعى رجع عن هذا التعقب [5]، لا سيما وقد حكى عنه التبريـــزى قوله:" المجرَّة فى الصيف تُرَى سحرًا كأنها تلتوى[6]"، وقد يكون رجوعـــه بســـبب البيت الذى رواه فى كتابه "الأصمعيات"، أو لعله سمع الأبيات الأخرى أو بعضها، وليس هذا الاستعمال مقصورًا على الشعر وحده؛ فقد وجده الباحث فى النثر الفصيح حيث قالت العرب: "إذا طلعت الشِّعْرى سحرًا ولم ترَ فيها مطرًا فلا تُلحِقنَّ فيها إمَّرة ولا إمَّرًا"[7].

([1]) الألفاظ لابن السكيت ص٢١٢،وكتاب جمهرة اللغة لابن دريد (ف ق ف ق) ج١ ص١٦١، والبارع للقالى ص٥٢٦، وذكره د. المعيبد فى كتاب الأمثال للأصمعى ص١٤٥ بلفظ "قال الأصمعى: مـــرَّ أعرابى وأنشدنا......"، وجاء بلفظ "شِعار" محلّ "ضجيع" ص١١٧ من ديـــوان الشـــاعر. دار صادر. بيروت ط/١٩٦١م.

([2]) بلا نسبة فى الصحاح (ع ش ا)، ولسان العرب وتاج العروس (ع ش و).

([3]) الأصمعيات ص٧٥، الأصمعية ١٩، وذكره القالى فى المقصور والممدود ص٣٤٧.

([4]) البارع ص٣٤٧، ولا يضر التصغير فى هذه الشواهد؛ لأنه لا يؤثر على التركيب النحوى.

([5]) ومن الممكن أن يكون الأصمعى قد ردّ على شيخه، ولكن مصادر الباحث لم تسعفه بهذا الردّ.

([6]) شرح اختيارات المفضل للتبريزى ج٣ ص١٧٠٢.

([7]) مقاييس اللغة لابن فارس (أ م ر)

١٦ – مجيء "إذ" الفجائية بعد "بينـــا"

روى الأصمعى عن شيخه أبى عمرو بن العلاء أنه ليس من كلام العـــرب مجيء "إذ" بعد "بينا"، وأن الصواب مجيء جوابها بدونها [١]. ولكـــن أجـــاز هـــذا الاستعمال سيبويه واحتج بقول جميل[٢] :

بينا نحن بالكثيب ضُحًى إذ أتى راكبٌ على جمَلـــه

وقد وُفِّق الباحث إلى أبيات أخرى لحرقة بنت النعمان، والقطامى، وحمـــيد الأرقط، وآخر بلا نسبة [٣] ، وهناك ما أنشده أبو عمرو بن العلاء نفسه لرجل مـــن أهل نجد[٤]:

فاستقدر الله خيرًا وارضينَّ به فبينما العُسْر إذ دارتْ مياسيـــرُ

وأما فى النثر فقد جاء هذا الاستعمال فى بعض الأحاديث، ومنها قوله عليه الصلاة والسلام: "وبينا أنا نائم إذ جيء بمفـــاتيح خـــزائن الأرض فوُضِـــعت فـــى يدى"[٥]،

---

(١) انظر مادة (إ ذ) من معجم تعقبات الأصمعى بالقسم الثانى من البحث وقد أهمله معجم الأصمعى.

(٢) هكذا فى كتاب الأزمنة والأمكنة للمرزوقى ج١ ص٢٥٢، وشرح اختيـــارات المفضـــل للتبريـــزى ج٣ص١٧٢٢، ولم أجد هذا النقل فى الكتاب لسيبويه، والذى فيه ج٤ ص٢٣٢ "وأمـــا (إذا) فلِمـــا يُستقبل من الدهر، وفيها مجازاة، وهى ظرف، وتكون للشيء توافقه فى حالٍ أنت فيها، وذلك قولك: مررتُ فإذا زيد قائم. وتكون (إذ) مثلها أيضًا، ولا يليها إلا الفعل الواجب، وذلك قولك: بينمـــا أنـــا كذلك إذ جاء زيد".

(٣) خطأ العوام للجواليقى تحقيق هيرن ص١١٨، واللسان (ب ى ن)، والمصـــباح المنيـــر (س و ق)، ومعرفة الرتب للثعالبى ورقة ٦٧.

(٤) اللسان (د هـــ ر)، ورسالة فى أعجاز أبيات تغنى فى التمثيل عن صدورها للمبرد، ضمن نـــوادر المخطوطات ص١٧٣.

(٥) كنز العمال ج١١ ص ٤٤١ حديث رقم ٣٢٠٧٢، وانظر أحاديث أخرى فى كتاب الـــدر المنثـــور للسيوطى – الأعراف/ ٨ – ١٠ ج٣ ص ٦٩ – ٧١، وانظر رياض الصالحين للنووى حديث رقم ٣٤٠ – ٣٤١.

وفى خطب العرب ورسائلهم [1]، كما حكى الأصمعى نفسه عن أبى عمرو بن العلاء أنه قال: "كنت هاربًا من الحجاج فبينا أنا أطوف بالبيت إذ سمعت أعرابيا ينشد" [2]، وقد استعمل الأصمعى ما عدَّه خارجًا عن كلام العرب فقال:" حججتُ مع الرشيد، فبينما أنا أطوف إذ أنا بصوت رقيق." [3]، كما استعمل هذا الأسلوب وهو يحكى قصة أم بلقيس عن شيخ له لم يُسَمِّه [4] حتى الحريرى الذى تبع الأصمعى وأبا عمرو فى هذا التعقب [5] أجاز لنفسه ما حرَّمه على الناس حيث قال فى المقامة الوبرية:"وبينا هو ينزو ويلين ويستأسد ويستكين إذ غشِينا أبو زيد." [6]

وإذا صحّ هذا التعقب فيبدو للباحث أن الأصمعى وشيخه أبا عمرو أحدهما أو كليهما قد تراجع عنه، ولا سيما أن عبارة "ليس من كلان العرب...." يعوزها الاستقراء؛ فإن الشواهد من الشعر والنثر تفيد صحة مجىء "إذ" بعد "بينا" أو "بينما".

---

(1) بلاغات النساء لابن طيفور ص٦٩،٧١، ٧٦، ١٣٢، ١٦٨، ٢١٧،وجمهرة رسائل العرب ج٢ ص١٦٩، ٤٦٧.

(2) المذكر والمؤنث لأبى بكر بن الأنبارى ج١ ص٢٧٨.

(3) تفسير القرطبى- الذاريات/٢٣.

(4) تاريخ العرب قبل الإسلام ص٧٨.

(5) درة الغواص للحريرى ص٢٦٩.

(6) شرح مقامات الحريرى لأبى العباس الشريشى ج٢ ص٣٢٢. دار الكتب العلمية. بيروت. ط١/ ١٩٩٨م .

oberkandl.com

١٧ - استعمال حرف الجر "مِن" فى موضع "الباء"

روى الأصمعى عن يونس أنه قال: "إذا قال الرجلُ: هزِئتُ منك، فقد أخطأ، إنما هو هزئتُ بك واستهزأت بك [١].

وهذا التعقب مما يلفت نظر الباحث؛ لأن حروف الجر ينوب بعضها عن بعض عند كثير من العلماء، وقد تأتى "مِن" موافقة للباء نحو قول الله تعالى: "ينظرون من طرف خفى"[٢]، "قال الأخفش: قال يونس: أى بطرف خفى. كما تقول العرب: ضربتُه من السَّيف، أى بالسيف. وهذا قول كوفى" [٣] .

وقد تبع الأصمعى نفسُه قول الكوفيين بأن الباء معناها "من" فى قول الشاعر[٤] :

بِبَرْد ماءِ الحَشْرَجِ

وإذا كان الأزهرى لم يُعلِّق على هذا التعقب الذى رواه لنا [٥]، فإن الباحث يستأنس بالأبواب التى عقدها ابن دريد للحروف التى يقوم بعضها مقام بعض[٦]،

---

(١) انظر مادة (هـ ز أ) من معجم تعقبات الأصمعى بالقسم الثانى من البحث، ولم يذكره معجم الأصمعى.

(٢) الشورى/ ٤٥،

(٣) الجنى الدانى فى حروف المعانى للحسن المرادى ص٣١٤ تحقيق د.فخر الدين قباوة وأ. محمد فاضل. دار الكتب العلمية بيروت. لبنان ط١/ ١٩٩٢م، ولاحظْ أن صاحب التفسير فى الآية هو يونس الذى حكى عنه الأصمعى هذا التعقب.

(٤) ارتشاف الضرب لأبى حيان ج٢ ص ٢٤٧، وانظر مثالا آخر فى كتاب الأمثال للأصمعى تحقيق د. المعيبد. ص ٣٠٦.

(٥) هذا لافت للنظر؛ لأن الأزهرى كثير التعليق والنقد لما يرويه عن العلماء .

(٦) انظر كتاب جمهرة اللغة لابن دريد ج٣ ص ٤٩١ - ٤٩٤ .

كما يمكن للباحث تخريج هذا الاستعمال على سبيل تضمين[1] الفعل (هزئ) معنى الفعل (سخِر) الذى ثبتت تعديته بـ "من" فى الاستعمال القرآنى [2] .

وبهذا يتضح للباحث أن الأصمعى لم يأخذ فى هذا التعقب بالقياس، بل رواه عن يونس أحد رواد التيار القياسى، مع أن هذا التعقب فى موطن هو للاتساع أقرب، حيث تنوب بعض حروف الجر عن بعض.

([1]) ذكر المرادى فى الجنى الدانى ص٤٦ أن تضمين الفعل معنى فعل آخر يتعدّى بذلك الحرف من مذهب البصريين.

([2]) انظر التوبة/٧٩، والأنعام/ ١٠، وهود/ ٣٨، والأنبياء/٤١، والحجرات/ ١١ .

obeikandl.com

١٨ - حذف الجار والمجرور المتعلق بالفعل أو بالمشتق منه

أنكر الأصمعى فيما رواه عنه تلميذه أبو حاتم قول العامة: ما يسرُنى به مفروح[١]، وعدَّه من لحن العامة [٢] ، ويرى الباحث أن سبب الإنكار هو حذف الجار والمجرور المتعلِّقين بالمشتق؛ لأن العرب تقول: أفرحنى الشىء فهو مُفرِح، وفرحتُ بالشىء فهو مفروح به، ويَستدِلّ على ذلك بأن أبا حاتم حكى عن الأصمعى أنه قال: " ما يسرنى به مُفرِح، ويقال: مفروح به" [٣].

وقد تبع الأصمعى فى هذا التعقب بعضُ اللغويين منهم ابن قتيبة، والجوهرى[٤]، فى حين أجازه آخرون مثل الليث وأبى على الفارسى [٥]، وقد أحسنا فى ذلك؛ لأن حذف الصلة تخفيفًا جائز، ولاسيما أن حذفها لم يحدث لبسًا ولا خلطًا فى المعنى، كما قالوا: أمر مُجمَع، والأصل مجمع عليه؛ لأنه من قولهم: أجمعتُ على الأمر، وقد جاء فى الرجز الفصيح[٦]:

هل أغدُوَن يومًا وأمرى مُجمَعُ

وقد جاء فى الكتاب العزيز فى ذم الكافرين: "بل هم قوم يعدلون" [٧] ولم يُفهَم أن المقصود العدلَ المقابل للظلم بل فُهِم أن المقصود العدل عن الحق والصواب.

---

(١) انظر مادة (ف ر ح) من معجم تعقبات الأصمعى بالقسم الثانى من البحث.

(٢) مفهوم العامة غير واضح، فقد يكون المقصود به الدَّهْماء، وقد يكون المقصود طبقة المثقفين الذين تنزلق ألسنتهم بمتابعة أولئك الدهماء، وفى كلتا الحالين يختلفون عن الخاصة.

(٣) فعلت وأفعلت لأبى حاتم السجستانى ص١٩١.

(٤) أدب الكاتب لابن قتيبة ص٣٢٢، والصحاح للجوهرى (ف ر ح) .

(٥) تهذيب اللغة للأزهرى (ف ر ح) ج٥ ص٢١، والمخصص لابن سيدة (الفرح والإعجاب بالشىء) ج١٣ ص١٣٣.

(٦) كتاب النوادر لأبى مسحل الأعرابى ج١ ص٤٧٧ تحقيق د. عزة حسن. مطبوعات المجمع العلمى العربى. دمشق.

(٧) تفسير القرطبى النمل /٦٠، وانظر البينة/١.

١٩ - إضافة "أجَمع" إضافة ظاهرة، والتأكيد بها بباء زائـــدة

ذكر ابن قتيبة عن الأصمعى: قوموا بأجمُعكم، والأجمُع: جماعة جَمْـع، ولا يكون بأجمَعكم، ثم ذكر أن غير الأصمعى يجيزها [١].

ولفظ "غير" واسع، وفيه حجة كافية لتصحيح هذا الاستعمال الـذى تعقَّبـه الأصمعى. وممن أجازوا هذا الاستعمال ابن السكيت حيـث قـال: "وجـاء القـومُ بأجمَعهم وبأجمُعهم"[٢] كما أجازه بعض اللغويين المتأخرين عن ابن السكيت [٣]؛ فقد قال الرضىّ: "وقد يضاف أجمَع إضافة ظاهرة فيؤكَّد به، لكن بباء زائـدة، نحـو: جاءنى القومُ بأجمَعهم" [٤]، وقد نقل الآلوسى كلام الرضى ثم علَّق عليه فقال بحق: "ومثار الخلاف على ما قيل أنه لمّا امتنع صرفه ذهب بعضهم إلـى أنـه للـوزن والتعريف، وتعريفه بنيَّة الإضافة، وقيل: هو نوع آخر من التعريف مستقلّ، فمـن أجاز إضافته بناه على الأول، ومن منعه بناه على الثانى؛ لأنه كالعَلَم فلا يضـاف، وأما كونه لا يدخله الجارّ فقيل لأن دخوله يخرجه عن التبعية ولا يخفـى ضـعفه، فالباء تزاد فى بعض ألفاظ التأكيد بلا خلاف نحو جاءنى زيد بنفسه وبعينه على أنه بعد السماع لا ينبغى أن يبقى نزاع" [٥] ويلفت النظـر أن مجمـع اللغـة العربيـة المصرى اقتصر فى معجمه الوسيط على فتح الميم الذى تعقَّبه الأصـمعى، ولعلـه راعى فى ذلك الشيوع وكثرة الاستعمال [٦].

---

(١) انظر مادة (ج م ع) من معجم تعقبات الأصمعى بالقسم الثانى مـن البحـث، وقـد أهملـه معجـم الأصمعى.

(٢) إصلاح المنطق ص١٣٢، وانظر إجازة ابن جنى ورأيه فى الخصائص ج١ ص٨٦.

(٣) الصحاح، والمحكم، والمصباح المنير، والقاموس المحيط، وتاج العروس (ج م ع).

(٤) شرح الرضى على كافية ابن الحاجب ج٣ ص٩٤. تحقيق د. عبد العال سالم. عالم الكتب. القاهرة. ط١/ ٢٠٠٠م.

(٥) كشف الطرّة ص١٢٣ - ١٢٤، وذلك فى معرض الردّ على الحريرى الذى تأثر بقول الأصمعى.

(٦) المعجم الوسيط (ج م ع)، ولكن هل الشيوع وكثرة الاستعمال هما السبب فى بدء ابن السكيت بهـذا الاستعمال الذى أنكره الأصمعى ؟!

٢٠ - نصب المضاف إليـــه

لحَّن الأصمعى الإمام مالك بن أنس فى قوله: مُطِرنا البارحَـــة مطـــرًا وأىَّ مطرًا [١].

ولا شك أن الأصمعى مُحِقّ فى هذا التعقُّب[٢]، ولعله لحن غير مقصود من الإمام مالك؛ لأن مثله لا يخفى عليه جرُّ المضاف إليه. وقد أدرك الأصمعى نفسه ذلك حيث قال له: فلو أصلحتَ من لسانك، ولم يقل له مثلا: فلو تعلمتَ النحو.

---

(١) انظر مادة (م ط ر) من معجم تعقبات الأصمعى بالقسم الثانى مـــن البحـــث، وقـــد أهملـــه معجـــم الأصمعى.

(٢) جاء فى بقية التنبيهات لعلى بن حمزة البصرى ص١٠٩ ما نصه: "حكى أبو العباس أحمد بن يحيى أن ذا الرمة لمّا قال:

وعينان قال الله كُونا فكانتا فعولان بالألباب ما تفعلُ الخمرُ

قال الأصمعى: فعولين بالألباب" وهذا لا يعدّه الباحث تعقبًا نحويًا بل هو إعـــراب يوافـــق عقيـــدة الأصمعى، ومذهبه فى الجبر والاختيار؛ فهو خاص بهذا البيت لا بالنحو، بخلاف لحن الإمام مالك الوارد هنا.

obeikandl.com

٢١ - حـــذف المضاف إليـــــه

أنكر الأصمعى فى أحد كتبه أن يقال: رجل مسلـــــوس، وقـــال: لا يقـــال مسلوس إلا مع العقل[١] .وهذا تضييق منه؛ لأنه يقال: رجل أعور، ومن المعلوم أن العور للعين[٢]، فهذا الذى أنكره جائز على حذف المضاف إليه، وهذا التعقب مـــن الأصمعى شبيه بموقف أبى حاتم ومن بعده ابن دريد حيث منعا أن يقال:أقـــرن أو قرناء حتى يضاف إلى الحاجبين[٣].

ولستُ أود الاستشهاد بقول ابن السكيت: "رجل مسلوس ولا يقال مســـلوس العقل."[٤] ، ولكنى أود الإشارة إلى أن أبا مسحل الأعرابى على الرغم من اقتصاره على "مسلوس العقل" [٥] لم ينكر الحذف، كما **يمكن** قياس "مسلوس" على "مســـهب"، فقد جاء: "رجل مُسهَب: ذاهب العقل من لدغ حية أو عقرب، تقول فيه: أُسهِب، على ما لم يسم فاعله" [٦]، وكذلك قولهم "هُبِت: عُدِم عقلُه" [٧].

---

(١) انظر مادة (س ل س) من معجم تعقبات الأصمعى بالقسم الثانى من البحث، وقـــد أهملـــه معجـــم الأصمعى.

(٢) وإن كان من الممكن أن يحتج شيخنا الأصمعى بأن العور لا يكون إلا للعين؛ ولهذا ساغ الحذف، فى حين أنه يقال: مسلوس الشِّمَق، مثلا.

(٣) انظر كتاب جمهرة اللغة (ر ق ن) ج٢ ص٤٠٧، والمخصص لابن سيدة (الحاجب) ج١ ص٩٢.

(٤) هكذا وقع فى الألفاظ لابن السكيت ص١٨٨، وفى نفسى منه شىء؛ لأنه مخالفـــة صـــريحة لقـــول الأصمعى بل هو عكس كلامه، ويبدو لى أن به سقطًا من خطأ المطبعة وأن الأصـــل " ولا يقـــال مسلوس إلا مع العقل" مثل قول الأصمعى؛ لأن ابن السكيت متشدد، والذى يُتوقَّع منه أن يجيز مـــا أنكره الأصمعى لا أن يعكس كلامه، وانظر ما أشرتُ إليه من خطأ فى الكتاب نفسه فى مـــــادة (ذ و د) من معجم تعقبات الأصمعى بالقسم الثانى من البحث.

(٥) كتاب النوادر ص٤ لأبى مسحل الأعرابى ص٤.

(٦) لسان العرب لابن منظور (س هـــ ب) .

(٧) المخصص لابن سيدة ج١٥ ص٧٣ .

وقد أثبت الجوهرى هذا الاستعمال فقال: "المسلوس: الذاهب العقل، وقد سُلِس" [1].

---

(1) الصحاح (س ل س) وكذا فى المحكم، ولسان العرب (س ل س)؛ وعلى هذا فلا خطأ فى الاستعمال، ولا حاجة إلى القياس أو تقدير حذف المضاف إليه.

obeikandl.com

٢٢ - حذف المضاف مع وجود الدلالة عليه

ذكر الجاحظ عن الأصمعى أنه أنكر قول العامة: أكلتُ ملَّــة؛ لأن الملــة لا تؤكل، وإنما تؤكل الخُبزة، كما جاء فى ديوان النابغة أن الأصمعى خطّأه فى قوله:

رُكْبان مكةَ بين الغِيلِ والسَّعَــــدِ

وقال: لا يقال الغيل، إنما هو عين الغيل[١]، وقد قال بقوله فى التعقب الأول ابن السكيت وابن قتيبة[٢].

ولكن لا يرى الباحث مانعًا فى أن تُسمَّى الخبزة ملة على سبيل المحلّيــة أو المكانيّة؛ لأنها تُطبَخ فيها، أو على حدّ تعبير البطليوسى: "كما يُسمَّى الشىء باســم الشىء إذا كان منه بسبب، ويجوز أيضًا أن يراد بقولهم: أُطعِمْنا ملة: أُطعمْنا خبــزَ مَلَّة، ثم يحذف المضاف ويقام المضاف إليه مقامه، فإذا كان هذا ممكنًا لم يجــب أن يجعل غلطا"[٣]، كما أجاز بعض العلماء "الغيل" بدون إضافة "عين" إليها، ومنهم ابن سيدة الذى قال: "الغيل: كل موضع فيه ماء من واد ونحوه" [٤].

ولهذا نظائر كثيرة منها قوله تعالى:"واسأل القرية" [٥]، وقول النبــى:"الولــد للفراش وللعاهر الحجر" [٦]، وكتابــه - علــى الصــلاة والســلام - إلــى أهــل البحرين:"فلكم ما أسلمتم عليه غير أن بيت النار لله ورسوله" [٧]، والمــراد: أهــل القرية، ومالك الفراش، ومال بيت النار.

---

(١) انظر مادة (غ ى ل)، (م ل ل) من معجم تعقبات الأصمعى بالقسم الثانى من البحث، وقد أهملهمــا معجم الأصمعى.

(٢) إصلاح المنطق ص١٩٩، وأدب الكاتب (باب معرفة ما يضعه الناس فى غير موضعه) ص٣٢.

(٣) الاقتضاب ق٢ ص٢٧.

(٤) المحكم (غ ى ل)، وانظر كذلك القاموس المحيط (غ ى ل).

(٥) يوسف/ ٨٢، والمجاز نفسُه فى كلمة (العِير) التى فى الآية نفسها أيضًا.

(٦) رواه البخارى. انظر فتح البارى - كتاب الفرائض - باب: الولد للفراش حرة كانت أو أمة. حديث رقم ٦٧٤٩. وانظر مواضع أخرى لهذا الحديث فى المعجم المفهرس لألفاظ الحديث (حَجَر) .

(٧) جمهرة رسائل العرب ج١ ص٤٣.

ومما يلفت نظر الباحث أن الأصمعى أجاز بعض الاستعمالات التى لا تختلف عن هذا الاستعمال فى شىء، ومن ذلك ما حكاه عنه الأزهرى من أن "بعض الأشياء رُبَّما سميت باسم غيرها إذا كانت معها أو من سببها، ومنها تسمية الشاة عقيقة لعقيقة الشَّعْر[1]، ومن ذلك إجازتُه أن يقال لذى الطُّفْيتين: طُفْية، على معنى ذات طُفْية[2]، وتفسيره قولَهم: فلان شديد الأخدع والأبهر على معنى موضع الأخدع والأبهر[3]، وتفسيره قول أم سلمة: هذا مكوك المفتى، بأنها أرادت مكوك صاحب المفتى فحذفت المضاف [4]، كما روَى الأصمعى قول المتلمس[5]:

لم تدرِ بُصْرى بما آليتُ من قَسَمٍ ولا دِمشقُ إذا دِيس الكداديسُ

والمراد زرع الكداديس، وعلى هذا المجاز لا يرى الباحث مانعًا من قولنا: كبَّ الطفلُ اللبن، على معنى: كب وعاء اللبن، ولا مانع من قولنا: غاب ساعة ونصفًا على معنى ونصف ساعة [6]، مادام ثمة دليل على المحذوف، ولكن "لا يجوز على هذا جاء زيد وأنت تريد غلامَ زيد؛ لأن المجىء يكون له ولا دليل فى مثل هذا على المحذوف" [7] .

وبهذا يتضح للباحث أن الاستعمال صحيح، وأن الأصمعى اكتفى فى هذا التعقب بالسماع فقط، ولم يسعه القياس ولا المجاز.

---

(1) تهذيب اللغة (باب العين والقاف) ج1 ص٥٦.

(2) لسان العرب (ط ف و).

(3) الصحاح للجوهرى (خ د ع).

(4) الفائق للزمخشرى ج٣ ص٨٧ تحقيق محمد أبى الفضل إبراهيم وعلى البجاوى. الحلبى. القاهرة ط٢/ ١٩٧١م.

(5) ديوان المتلمس رواية الأصمعى ص٩٧.

(6) خطّأ هذين الاستعمالين زهدى جار الله فى الكتابة الصحيحة ص١٥١، ٣٠٤.

(7) كتاب ما اتفق لفظه واختلف معناه للمبرد ص٣٢. اعتناء عبد العزيز الميمنى . المطبعة السلفية ومكتبتها. القاهرة ط/١٣٥٠ هـ.

٢٣ - إضافة الشيء إلى نفسه

خطّأ الأصمعى قول العامة: عرق النَّسا، وذكر أن الصواب "النَّسا" فقط[١]، ولعله فعل ذلك لأنه سمع "النسا" فى أشعار الفصحاء [٢]، ولم يسمع "عرق النسا"، وقد يكون إنكاره هنا اتّباعًا لجمهور البصريين الذين أنكروا إضافة الشيء إلى نفسه[٣].

وإذا كان كثير من اللغويين قد تأثروا برأى الأصمعى؛ فأنكروا هذا الاستعمال[٤]، فقد خالفه ابن السكيت حيث أجاز "عرق النسا" حكاية عن أبى زيد[٥].

وقد أجاز الكوفيون إضافة الشيء إلى نفسه[٦] مستندين إلى بعض الآيات القرآنية [٧] كقوله تعالى :"ولدار الآخرة خير" [٨]، "وما كنت بجانب الغربى"[٩]، "وحبَّ الحصيد" [١٠]، وقوله: "حقُّ اليقين" [١١]، ووروده كذلك فى بعض

---

(١) انظر مادة (ع ر ق) من معجم تعقبات الأصمعى بالقسم الثانى من البحث.

(٢) انظر ديوان امرئ القيس برواية الأصمعى ص٣٦، ١٠٤، والأصمعيات ص١٠٩، ١٤١.

(٣) الإنصاف فى مسائل الخلاف لأبى البركات الأنبارى ص٤٣٧.

(٤) أدب الكاتب (باب ما ينقص فيه ويزاد فيه) ص٣١٧، والتنبيهات على أغاليط الرواة ص١٨١، وتصحيح الفصيح ص٢٦٤، والمحكم (ن س ى).

(٥) إصلاح المنطق ص ١٤١، ١٤٦، مع أن ابن السكيت أحد الذين رووا عن الأصمعى إنكاره هذا الاستعمال!!

(٦) الإنصاف لأبى البركات ص٤٣٦، ونُسِب المنع إلى أهل الكوفة خطأ فى إعراب ثلاثين سورة لابن خالويه ص١٨٢- التكاثر/٧.

(٧) عدَّ الفيومى فى المصباح (ع ر م) قوله تعالى:"سيل العرم" – سبأ/١٦ من إضافة الشيء إلى نفسه، وعدَّ بعضُهم قوله: "دين القيمة" – البينة/٥، و"علم اليقين"- التكاثر/٥ من هذا النحو أيضًا، انظر إعراب ثلاثين سورة لابن خالويه ص ١٥٩، ١٨١.

(٨) النحل/٣٠.

(٩) القصص/٤٤.

(١٠) ق/٩.

(١١) الواقعة/٩٦.

الأشعـــار[1]، ولهذا لم يجد الكوفيون حرجًا فى "عرق النسا" فأجازه الكسائى، وعدَّه ثعلب من الفصيح [2].

وقد أحسن ابن الحنبلى حين أجاز ذلك الاستعمال، وعدَّه من قبيـــل إضـــافة العام إلى الخاص، ومثَّل على ذلك بقولهم: شجر الأراك وعلم الفقه [3].

هذا من حيث القياس، وأما من حيث السماع فقد وجد الباحث هذا الاستعمال فى كلام سيد الفصحاء –عليه الصلاة والسلام– حيث روى ابن عباس أن جماعـــة من اليهود سألت النبى عما حرَّم إسرائيل على نفسه فقال: اشتكى عرق النســـا فلـــم يجد شيئا يلائمه إلا لحوم الإبل وألبانها فلذلك حرمها فقالوا: صدقت [4].

وورد هذا الاستعمال أيضًا على لسان فروة بن مُسَيْك المرادى لمّا توجَّه إلى رسول الله مفارقًا ملوك كندة حيث قال [5]:

لما رأيتُ ملوك كندة أعرضـــت كالرِّجل خان الرجلَ عرقُ نَسائها

قرَّبتُ راحلتى أؤمُّ محمـــــــدًا أرجو فواضلها وحسنَ ثرائهـــــا

وهذه الأدلة تؤكد فصاحة هذا الاستعمال وتدفع حجج المتشددين، وتصـــفها بعدم الاستقراء [6].

---

(1) انظر هذه الأشعار فى الصاحبى لابن فارس ص٤٠٨، والمحكم لابن سيدة (ع ر ق)، والإنصـــاف ص٤٣٧.

(2) كتاب الفصيح ص٢٨٩، والتلويح للهروى ص٤٣، والمقصور والممدود للقالى ص٨٨.

(3) سهم الألحاظ فى وهم الألفاظ لابن الحنبلى ص٢٩.

(4) انظر الحديث بتمامه فى سنن الترمذى– كتاب التفسير– سورة الرعـــد. حـــديث رقـــم ٣١١٧ ج٥ ص٢٩٤، وانظر مواضع أخرى فى المعجم المفهرس لألفاظ الحديث (ع ر ق) ج٤ص١٩٨.

(5) السيرة النبوية لابن هشام ج٥ ص٢٨٠ تحقيق طه عبد الرءوف سعد. دار الجيل. بيـــروت.(د.ت)، وقد دلنى على قول فروة العلامة الميمنى جزاه الله خيرًا، وذلك فى هامش ١ ص١٨١ من تحقيقه: التنبيهات لعلى بن حمزة البصرى .

(6) من هؤلاء الزجاج الذى خطأ ثعلبًا فى إجازته "عرق النسا"، انظر المخصص لابن سيدة (الوركان) ج٢ص٤٢، وكتاب فيما يخطئ العامة للجواليقى ورقة ١٦.

٢٤ - استعمال جمع الكثرة تمييزًا لأدنى العدد

ذكر أبو حاتم عن شيخه الأصمعى أن قوله تعالى: "ثلاثة قُروء" جاء على غير قياس، والقياس ثلاثة أقرؤ، ولا يجوز أن يقال: ثلاثة فلوس، إنما يقال: ثلاثة أفلس، فإذا كثرت فهى الفلوس، ولا يقال: ثلاثة كلاب إنما هى ثلاث أكلب [١].

وهذا التعقب مما يلفت نظر الباحث؛ فقد كان فى وُسع الأصمعى أن يراعى كعادته الاستعمال القرآنى، ولكنه جعل مجيء هذا الاستعمال فى القرآن مما لا يقاس عليه فى الكلام.

وقد أحسن ابن مالك حين أجاز هذا الاستعمال وإن عدَّه قليلا، وفى هذا يقول:

ثلاثة بالتاء قلْ للعَشَـــــره ... فى عدِّ ما آحادُه مُذكَّـــره

فى الضدِّ جرِّد والمميَّز اجررِ ... جمعًا بلفظ قِلَّة فى الأكثـرِ

وشرَحه ابن عقيل فقال: "تقول: عندى ثلاثة أفلس وثلاث أنفس، ويقال: عندى ثلاثة فلوس وثلاث نفوس، فإن لم يكن للاسم إلا جمع كثرة لم يُضَف إلا إليه نحو: ثلاثة رجال" [٢] .

وأجاز بعض النحويين وضع أحد الجمعين موضع الآخر اتساعًا لفهم المعنى[٣]، وذهب بعضهم إلى أن مُميِز الثلاثة إلى العشرة يجوز أن يكون جمع كثرة من غير تأويل، وحمل آخرون الآية على التأويل، والتقدير "ثلاثة من قروء" [٤]،

---

(١) انظر مادة (ث ل ث) من معجم تعقبات الأصمعى بالقسم الثانى من البحث، وانظر سورة البقرة/٢٢٨.

(٢) شرح ابن عقيل ج٤ ص ٦٨، وانظر شرح التصريح على التوضيح ج٢ ص ٢٧٢.

(٣) يستأنس الباحث فى تأييد هذا الرأى بقول سيبويه فى الكتاب ج٣ ص ٥٧٥: "قالوا: ثلاثة شسوع فاستغنوا بها عن أشساع، وقالوا: ثلاثة قروء فاستغنوا بها عن ثلاثة أقرؤ" .

(٤) المصباح المنير للفيومى (ق ر أ)، وأوضح المسالك لابن هشام ج٤ ص ٢٢٠، وكشف الطرة للآلوسى ص ١٩٢، ويرى الباحث أنه كان فى وسع القائلين بالتأويل فى هذه الآية- ومعهم

ويرى الباحث أن فى هذه الأقوال بالإضافة إلى أبحاث بعض المجمعيّين [1] تخريجًا لما أنكره الأصمعى ومن تبِعه من القدماء والمعاصرين [2]، كما يرى الباحث أن القلة مفهومة من العدد نفسه؛ لأن من ثلاثة إلى عشرة لا يكون إلا للقلة.

الأصمعى – أن يأخذوا بهذا التأويل فى الكلام العادى؛ فيجيزوا ثلاثة فلوس، وكلاب، ورجال، وغيره على حذف "مِن"، أوَليس القرآن يمثّل قمّة الفصاحة العربية ؟!

(1) قدّم الأستاذ محمد شوقى أمين بحثًا إلى مجمع اللغة المصرى بعنوان "التعاقب بين جمع القلة وجمع الكثرة" انظر كتاب: فى أصول اللغة ج٣ ص ٧٦ .

(2) نهى عن هذا الاستعمال فى القرن العشرين الميلادى مصطفى جواد فى كتابه: قل ولا تقل ص٤٠، ٥٩، وكذا فعل سامح عبد الحميد ص ٣٣ من كتابه: كيف تكون فصيحًا؟

obeikandl.com

٢٥ - استعمال "دُون" نعتًا مُجرَّدًا من "مِن"

ذكر أبو حاتم عن الأصمعى أنه يقال: هذا رجل من دُونٍ، ولا يقال: رجل دُونٌ، لم يتكلَّموا به[١].

وهذا الذى أنكره الأصمعى جائز عند غيره، فقد ذكر سيبويه أنهم "قد يقولون: هو دُونٌ، فى غير الإضافة، أى هو دُونٌ من القوم، وهذا ثوبٌ دونٌ، إذا كان رديئًا"[٢]، وحكى ابن سيدة عن اللحيانى قوله: "إن أكثر كلام العرب فى هذا أن يقال: أنت رجل من دونٍ، وهذا شىء من دونٍ، يقولونها مع "مِن"، وقد يقال بغير "من" " ثم ذكر ابن سيدة إجازة ابن جنى: "فى شىء دُونٍ" [٣].

ولعل الأصمعى لم يسمع هذا الاستعمال، أو لعله حكَّم الشهرة والشيوع، ولم يأخذ -كعادته- بالقليل.

---

(١) انظر مادة (د و ن) من معجم تعقبات الأصمعى بالقسم الثانى من البحث، وقد أهمله معجم الأصمعى.

(٢) الكتاب لسيبويه ج١ ص ٤١٠ .

(٣) المحكم لابن سيدة (د و ن) ج٩ ص ٤٣٥ تحقيق د. عبد الحميد هنداوى .

obeikandl.com

٢٦ - استعمال "فَعَلَى" نعتًا لمُذكَّـر

حكى الأزهرى عن شمر أنه قال: بلغنى أن الأصمعى قال: قـولُ الهـذلىّ: جَمَزَى وحَيَدَى خطأ؛ لأن فَعَلَى لا تكون إلا لمؤنث، وذلك فى قول أمية بـن أبـى عائذ[١]:

كأنى ورحلى إذا زُعتُهـا ... على جَمَزى جازئ بالرِّحالِ

أو اصحَم حامٍ جراميـزه ... حزابية حَيَـدَى بالدِّحـالِ

وهذا يتناقض مع ما وجده الباحث فى مصادر أخرى -بعضها أسـبق مـن كتاب الأزهرى- بلفظ: "قال الأصمعى: لم أسمع فَعَلَى إلا فى المؤنث إلا فى بيـتٍ لأميَّة"[٢] فهذا اللفظ يدلّ على أن الأصمعى مُخرِّج للاستعمال إلا أنه بيَّن أنه نـادر، وأنه لم يسمعه إلا فى بيت أمية، فلعل الذين حكوا هذا التعقب عن شمر[٣] فهموا أن الأصمعى خطّأ أمية، وربما كان الأصمعى قد عبَّر مرَّة بلفظ التخطئة فعلًا ثم رجع عن ذلك.

وأيًّا ما كان فهذا الاستعمال صحيح خرَّجه الأزهرى على الحذف: أى على غَيْر ذى جَمَزَى أى ذى مشية جمزى، ومثَّل على ذلك بقولهم: ناقة وكَرى أى ذات مِشْية وكَرَى. وهو قول الفارسى أيضًا[٤]، وخرَّجه ابن يعيش بدون حـذف فقـال: "وقالوا فى الصفة: جَمَزى وبَشَكى ومَرَطَى، فالجَمَزَى من السُّرْعة، يقال: هو يعدو الجمزى أى هذا الضرب من العدو، وقالوا: حمار جَمَزَى أى سريع قـال الشـاعر (البيت) وذلك كما يقال: رجل عَدْل، وماء غَوْر، والبَشَكَى مثله، يقال: عدا البَشَكَى،

---

(١) انظر مادة (ج م ز) من معجم تعقبات الأصمعى بالقسم الثانى من البحث، ولم يذكر معجم الأصمعى بلفظ الأزهرى.

(٢) انظر كتاب شرح أشعار الهذليين للسكرى ج٢ ص٤٩٨، والمقصـور والممـدود للقـالى ص١٤٣، والمخصص لابن سيدة (على فَعَلى) ج١٥ ص١٩٧، والمزهر للسيوطى ج٢ ص٧١.

(٣) لاحظْ فى نص التعقب كلمة "بلغنى" التى تدل على أن شمر لم يسمع هذا التعقب من الأصمعى مع أنه - كما سبق فى التمهيد - من تلاميذه، ولاحظْ كذلك أنه لم يحدّد من الذى أبلغه!!

(٤) تهذيب اللغة للأزهرى (ج م ز) ج١٠ ص٦٣٠، والمخصص لابن سيدة (على فَعَلى) ج١٥ ص١٩٧.

وناقة بَشَكَى أى سريعة" [1]، والتخريج هنا على أساس النعت بالمصدر، وقد قال ابن مالك [2]:

ونعتوا بمصدر كثيـــــرا فالتزموا الإفراد والتذكيـــرا

([1]) شرح المفصل لابن يعيش ج٥ ص١٠٨، وذكر ابن جنى فى الخصائص ج٢ ص١٥٥ بيتَـىْ أميـة دون اعتراض أو تعرّض لرأى الأصمعى.

([2]) حاشية الصبان على شرح الأشمونى ج٣ ص٦٤، وانظر بحث الأستاذ عطية الصـوالحى "النعـت بالمصدر" فى كتاب فى أصول اللغة ج٢ ص١٦٠.

obeikandl.com

٢٧ - تقديم النعت على المنعـوت

اعترض الأصمعى على رواية قول الإمام علىّ: لـئن ولِيـتُ بنـى أميَّـة لأنفضنّهم نفْض القصّابِ التِّراب الوَذِمة. وذكر أن الصواب الوِذام التَّرِبة [١].

وهذا التعقُّب مما يلفت نظر الباحث؛ فليس ثمة ما يمنع من تقدُّم الصفة على الموصوف حيث يُعرَب الموصوف فى هذه الحالة بدلا من الصفة، ولعلّ الذين روَوا حديث علىّ بتقديم الصفة على موصوفها أرادوا المبالغة فى كَمِّيَّة التراب الملتصـق بهذه الحُزَّة من اللحم، وهذا يقتضى جهدًا فى نفضها مِمّا يُوحى بشدة العقاب لبنـى أُميَّة.

---

(١) انظر مادة (ت ر ب) من معجم تعقبات الأصمعى بالقسم الثانى من البحـث، وقـد أهملـه معجـم الأصمعى.

obeikandl.com

٢٨ - النعت بالمُـرادِف

قال الأصمعى: الخلايا السُّفن العِظام، واحدها خَلِيَّة، ولا يقال: سفينة خَلِيَّة[١].

ويبدو للباحث أن سبب التخطئة هنا هو الزيادة التى لا حاجة إليها، ولكن من الممكن تصحيح هذا الاستعمال استئناسًا بما ذكره النحاة من النعت المؤكّد[٢] الـذى مثلوا له بقول الله تعالى: "فإذا نفخ فى الصور نفخة واحدة"[٣]، وقولهم: أمسِ الدابرُ لا يعود. ويمكن كذلك الاستشهاد بقول الفرزدق:

تركـتْ حوائمَ صادياتٍ هُيَّمـا

فقد علَّق عليه الأصمعى نفسه فقال: "إذا اختلـف اللفـظ والمعنـى واحـد، استحسنت العرب إعادة الألفاظ، وذلك أنه قال: صاديات ثم هُيَّما، وهما جميعًا مـن العطش" [٤].

ولا يدرى الباحث لماذا لم يأخذ الأصمعى بهذا الرأى فـى تصـحيح هـذا الاستعمال، كما لا يدرى لماذا لم يُعلِّق ابن الأنبارى على هذا التعقُّب الذى لم يجـده الباحثُ إلا عنده [٥].

---

(١) انظر مادة (خ ل ى) من معجم تعقبات الأصمعى بالقسم الثانى مـن البحـث، وقـد أهملـه معجـم الأصمعى.

(٢) شرح ابن عقيل ج٣ ص١٩٢، وأوضح المسالك لابن هشام ج٣ ص٢٥٨، وشرح شذور الذهب لـه ص٤٠٢، وشرح التصريح على التوضيح ج٢ ص١٠٩، وفيه يقول ابن هشام: "الأصل فى النعـت أن يكون للإيضاح أو التخصيص، وكونه لغيرهما إنما هو بطريق العرض مجازًا عـن اسـتعمال الشىء فى غير ما وُضِع له"، وانظر حاشية الصبان على الأشمونى ج٣ ص٥٩.

(٣) الحاقة/ ١٣ .

(٤) شرح نقائض جرير والفرزدق ج٣ ص١٠٤٧.

(٥) ولكن هناك احتمال، وهو أن يكون الأصمعى قد أنكر استعمال المفرد (سفينة خَلِيَّة)؛ لأن المشـهور عنده استعمال الجمع فقط (السُّفُن الخلايا)، ولكن من الوارد فى العربية جواز استعمال بعض الألفاظ جموعًا أو مثناة أو مفردة فقط، وفى تلك الحالة يأخذ هذا التعقب وجهة صرفية لا نحوية.

٢٩ - العطف بعد "بين" بالفـــاء

ذكرت عدة مصادر أن الأصمعى قال: لا يجوز: جلستُ بين زيد فعمـرو، ولكن بالواو[١]، ولهذا خطّأ رواية[٢]:

قفا نبكِ من ذكرى حبيبٍ ومنزلِ بسِقْط اللِّوى بين الدَّخُول فحَوْمـلِ

وكان يرويه بالواو.

ولكن وجد الباحث نماذج تصحِّح ما خطّأه الأصمعى،منها قول مـتمِّم بـن نويرة يرثى أخاه [٣]:

فقال أتبكى كلَّ قبرٍ رأيتَـــه لقبرٍ ثوَى بين اللِّوى فالدَّوانـــكِ

وقول بشر بن أبى خازم [٤]:

أمن دمنةٍ عاديَّة لم تأنَّـــسِ بسِقط اللِّوى بين الكثيب فعَسْعَـس

ولهذا التمس العلماء مخرجًا لهذه الرواية؛ فأُجيب بأن "التقدير بين مواضـع الدخول فمواضع حومل، كما يجوز: جلستُ بين العلماء فالزهّـاد، وقـال بعـض البغدادين: الأصل ما بين، فحذف "ما" دون "بين"، والفاء نائبة عن إلـى"[٥] ويميـل الباحث إلى ما رآه ابن هشام من أن الفاء هنا وقعت بمعنى الواو[٦]؛ وعليه فلا مانع

---

(١) انظر حرف الفاء من معجم تعقبات الأصمعى بالقسم الثانى من البحث، ولم أعثر على هذا التعقـب فى لسان العرب، ولا مصادره التى اعتمد عليها.

(٢) ورد البيت برواية الفاء فى جُلّ المصادر، منها شرح القصائد لابن الأنبـارى ص١٩، وإعـراب القرآن للنحاس – النور/٤٣، وجمهرة أشعار العرب ص٦١، ١٢٣، والأغانى ج٩ص٨٧، فى حين رواه الأصمعى فى ديوان امرئ القيس ص٨ بالواو، وتابعه المبرد فى الكامل ج١ص٣٢٥.

(٣) شرح ديوان الحماسة ق١ص٧٩٨ حماسية رقـم ٢٦٥، وانظـر نمـاذج أخـرى ق٣ص١٢٤١، ق٣ص١٥٠٢.

(٤) ديوان بشر بن أبى خازم ص٩٩ تحقيق عزة حسن. دمشق. ط/١٩٦٠م.

(٥) مغنى اللبيب لابن هشام ص٢١٥، ٤٦٦.

(٦) السابق ص٢١٥، وهناك حروف كثيرة تتبادل فيما بينها، وقد أُلّفت كتـب متخصصـة فـى هـذا الموضوع.

من قولنا: جلستُ بين زيد فعمرو، وإن كان الأفصح استعمال الواو كما قال الأصمعى.

obeikandl.com

٣٠ - ترك صرف ما ينصرف

ذكر المرزبانى أن الأصمعى لحَّن ابن قيس الرقيّات فى قوله:

ومُصعَب حين جدَّ الأمـــ (م) رُ أكثرُها وأطيبُهـــا

لأنه لم يصرف مصعبًا [١].

وهذا الذى رآه الأصمعى هو قول البصريين الذين حظروا منع المصروف مطلقا حتى فى الضرورة الشعرية؛ باستثناء الأخفش الذى أجازه فى الشعر دون اختيار الكلام، وكذا أبو على الفارسى وابن برهان [٢]. وعلى العكس منهم أجازه الكوفيون معتمدين على ما ورد من أشعار [٣]، ولأن الشعر عندهم "يحتمل ما لا يحتمله الكلام" [٤].

ومن المتفق عليه أن البصريين والكوفيين أجمعوا على أنه يجوز صرف ما لا ينصرف فى الشعر[٥]؛ وذلك لأن الضرورة عندهم تردُّ الأشياء إلى أصولها، وقد قرَّروا أن صرف الأسماء هو الأصل [٦].

والباحث يرى ما رآه كثيرون قبله من ترجيح مذهب الكوفيين؛ وعليه يخرج بيت ابن الرقيات؛ تيسيرًا على الشعراء، وتخفيفًا عليهم من ضوابط الشعر وزنًا وقافيةً وفى هذا يقول ابن مالك [٧] :

ولاضطرارٍ أو تناسبٍ صُرِف ذو المنع والمصروفُ قد لا ينصرِف

---

(١) انظر مادة (ص ع ب) من معجم تعقبات الأصمعى، وقد أهمله معجم الأصمعى.

(٢) الإنصاف فى مسائل الخلاف لأبى البركات الأنبارى ج٢ ص٤٩٣ المكتبة العصرية. صيدا. بيروت ط/١٩٨٧م.

(٣) ذكر الأنبارى واحدًا وعشرين بيتًا من هذه الأبيات التى احتج بها الكوفيون. انظر الإنصاف ج٢ ص٤٩٣-٥١٢، وانظر لغة الشعر ص٢٠٠.

(٤) المداخل فى اللغة لأبى عمر الزاهد ص٨٢ تحقيق محمد عبد الجواد. الأنجلو المصرية ط/١٩٥٦م.

(٥) الإنصاف ج٢ ص٤٩٣.

(٦) السابق ص٥١٤، وانظر دليل القياس عند الكوفيين ص٥١٢ وردود البصريين بعدها .

(٧) شرح ابن عقيل ج٣ ص٣٣٨. تحقيق محى الدين عبد الحميد. دار التراث. ط/١٩٨٠م.

٣١ – نداء النكرة، ووصف المنادَى المبنى، ونصب تابع المنادَى

أورد بعض العلماء أن الأصمعى منع نداء النكرة، كما منع وصف المنادى المبنـــىّ؛ لأنه شبيه بالمضمر، فى حين أنه أوجب قطع تابع المنادى فى مثل: يازيدُ زيدُ الطويلُ[١].

ويلاحـــظ الباحث تناقضًا فى التعقبين الأخيرين إذ كيف يمنع وصف المنادى المبنـــى ثـــم يـــتكلَّم فى إعرابه فيوجب القطع، وهل يكون زيد (الأول) فى المثال المذكـــور إلا مـــنادى مبنـــيًّا؟! ومما يثير الانتباه أن أبا حيان الأندلسى روَى هذين التعقبين دون أىّ تعليق.

ولكـــن مـــن الممكن إزالة هذا التناقض بأن نفهم أنّ الأصمعى منع وصف المـــنادى المبنىّ قياسًا فقط، ولم يمنعه سماعًا، ويستأنس الباحث بما رواه أبو حيان نفســـه عـــن الفارســـى أنـــه قـــال "يجوز والقياس ألا يكون" [٢] فلعلَّ هذا ما أراده الأصـــمعى، ولعـــل هذا ما جعل أبا حيان لا يشعر بالتناقض[٣]. وعلى أى حال فقد أجاز هذا الاستعمال سيبويه والخليل والأكثرون، وذكر السيوطى أن مشابهة المنادى للضمير عارضة، فكان القياس ألا تعتبر مطلقًا [٤].

وأما تابع هذا المنادى فيجوز فيه الحمل على الموضع نصبًا، وقد نصَّ عليه ســـيبويه فقال: "وتقول: يا زيدُ زيدُ الطويلُ، وهو قول أبى عمرو، وزعم يونس أن رؤبـــة كـــان يقول: يا زيدُ زيدًا الطويلَ، وأما قول أبى عمرو فكأنه استأنف النداء،

---

(١) انظـــر مـــادة (ن د ى)، (و ص ف) من معجم تعقبات الأصمعى بالقسم الثانى من البحث، ولم يرد هذان التعقبان فى معجم الأصمعى.

(٢) ارتشاف الضرب ج٣ ص١٢١ .

(٣) ويمكـــن تقديم تفسير آخر، وهو أن الأصمعي لمّا منع وصف المنادى المبني أوجب القطع في تابعه حتـــى لا يكون هناك تابع أصلاً؛ وبهذا تحمل هذه القضية تعقبين اثنين فقط لا ثلاثة، ويكون الكلام متسقاً لا تناقض فيه.

(٤) ارتشاف الضرب ج٣ ص١٢١، وهمع الهوامع ج٣ ص٢٠١.

وتفسير يا زيدُ زيدُ الطويل كتفسير يا زيدُ الطويل، فصار وصف المفرد إذا كان مفردًا بمنزلته لو كان منادى" [1] .

وقد أجاز الوجهين ابن مالك، ورجَّح أبو حيان الحمل على الموضع نصبًا[2]، ويترجَّح للباحث أن الأصمعى قد تبع فى هذا التعقب شيخه أبا عمرو.

وأما نداء النكرة فجائز سواء أكانت مقصودة أو غير مقصودة [3]، ولا أدرى كيف منعه الأصمعى مُطلقًا، وكيف لم يردّ السيوطى على هذا القول واكتفى بقوله: "وذهب الكوفيون إلى جواز ندائها إن كانت خَلَفًا من موصوف بأن كانت صفة فى الأصل حُذِف موصوفها وخلفتْه نحو: يا ذاهبًا، والأصل يا رجلا ذاهبًا، والمنع إن لم تكن كذلك" [4].

([1]) الكتاب ج٢ ص١٨٥، ١٨٦.

([2]) شرح ابن عقيل ج٣ ص٢٦٧، وارتشاف الضرب ج٣ ص١٣٢.

([3]) شرح ابن عقيل ج٣ ص٢٥٨، ٢٥٩.

([4]) همع الهوامع ج٢ ص٢٩.

obeikandl.com

٣٢ - قلب ألف المندوب يـــاء

لحَّن الأصمعى ابن قيس الرقيّات فى بيت قال فيه "وارزيئتيه"، وقال : كـــان ينبغى أن يقول : وارزيئتاه كما تقول : واعمّاه، وواأُخيّاه [١] .

وهذا الذى خطّأه الأصمعى أجازه سيبويه حين قال :"وزعم الخليل أنه يجوز فى الندبة واغلاميَه، من قِبَل أنه قد يجوز أن أقول : واغلامىَ ، فأبيّن اليـــاء كمـــا أُبيِّنها فى غير النداء... ...فإذا بيَّنتَ الياء فى النداء كما بينتَها فى غير النداء جـــاز فيها ما جاز إذا كانت غير نداء ، قال الشاعر، وهو ابن قيس الرقيات[٢]:

تبكيهمُ دَهْماء مُعولةً وتقول سَلْمى وارزيَّتَيَهْ

وإذا لم تُلحِق الألف قلتَ: وازيدُ، إذا لم تُضِف، ووازيـــدِ، إذا أضـــفتَ، وإن شئتَ قلتَ: وازيدى . والإلحاقُ وغير الإلحاق عربىّ فيما زعم الخليـــل رحمـــه الله ويونس، وإذا أضفتَ المندوب وأضفت إلى نفسك المضافَ إليه فالياء فيه أبدًا بيِّنة، وإن شئت ألحقتَ الألف، وإن شئت لم تُلحِق، وذلـــك قولـــك: وانقطـــاعَ ظهرِيـــاه، ووانقطاعَ ظهرِى" [٣].

وقال ابن هشام:" وأجاز الكوفيّون حذف التنوين وإثباته مع فتحه فيقولـــون: واغلامَ زيداه، محافظة على بقاء ألف الندبة ، ومع كسره وقلب الألف ياء فيقولون: واغلامَ زيديه على أصل التقاء الساكنين " [٤]

---

(١) انظر مادة (ر ز أ) من معجم تعقبات الأصمعى بالقسم الثانى مـــن البحـــث، ولـــم يـــذكره معجـــم الأصمعى.

(٢) هكذا رواية سيبويه، وابن خالويه فى إعراب ثلاثين سورة ص١٦٤، وجاء فـــى ديـــوان الشـــاعر بتحقيق د. محمد يوسف نجم ص٩٩ بلفظ "تبكى لهم أسماءُ"، وذكره الموشح ص٢٤٢ بلفظ "تبكـــيكمُ أسماء"، وبلفظ "وارزيئتيه" بالهمزة .

(٣) الكتاب لسيبويه بتصرف يسير ج٢ ص ٢٢١، ٢٢٢.

(٤) شرح التصريح على التوضيح ج٢ ص ١٨٣، وانظر حاشية الصـــبان علـــى شـــرح الأشـــمونى ج١ص١٧٠.

وبهذا تتضح صحة هذا الاستعمال ، وأن ابن قيس الرقيات قصده، ولم يلحن، ولم يضطر إليه مراعاة للقافية .

obeikandl.com

٣٣ – تنوين "صهٍ"، واستعمال "إيهِ" بدون تنوين

ذكـــرت عـــدّة مصادر أن الأصمعى خطأ ذا الرمة فى استعماله "إيهِ" بغير تـــنوين، وعلـــى العكـــس مـــن ذلك ذكر ابن دريد أن الأصمعى خطأ ذا الرمة فى استعماله "صهِ" منوَّنة، مع أن "صهٍ" و"إيهٍ" من باب واحد[1].

وقـــد وجـــد الباحث ردودًا مهمة من بعض[2] كبار النحويين على الأصمعى صوَّبوا فيها قول ذى الرمة حيث أجاز قطرب التنوين وعدم التنوين [٣]، وانبرى أبو علـــى الفارســـى للأصمعى فقال:" هذا من أوابد الأصمعى التى يقدم عليها من غير علـــم؛ لأن هذا يجرى مجرى الأصوات، وباب الأصوات كلها والمبنيات بأَسْرِها لا يُنوَّن إلا ما خُصَّ منها بِعلَّة الفُرقان فيها بين نكرتها ومعرفتها، فما كان منها معرفة جاء بغير تنوين فإذا نكَّرته نوَّنته، وكذلك إيهٍ يا رجل تريد الحديث، وإيهِ تريد حديثًا" [4].

وأمـــا ابـــن درستويه فقد جعل عدم التنوين هو الأصل فى "إيه"؛ لأنها غير متمكنة، وأن من نَوَّنها لم يقصد بالإخبار شيئا معروفًا." [5].

وقد جاء التنوين وعدمه فى القراءات القرآنية حيث قرأ فريق: "ولا تقل لهما أفٍّ"، وقـــرأ آخـــرون ومنهم أبو عمرو شيخ الأصمعى: "ولا تقل لهما أفِ" بالكسر بغير تنوين [6] .

---

(١) انظـــر مـــادة (أ ى هـــ)، (ص هـــ)، من معجم تعقبات الأصمعى بالقسم الثانى من البحث، وتعقب "إيه" أشهر، وأما تعقب "صه" فقد انفرد به ابن دريد.

(٢) أســـتعملُ هـــنا لفـــظ "بعض" تحرُّزًا، وإن كان ابن يعيش قد استعمل لفظ "جميع" حيث قال: "وجميع النحويين صوَّبوا قول ذى الرمة". انظر شرح المفصل له ج٣ ص٣٢.

(3) كتاب الفرق لقطرب ص١٦٨ .

(٤) معجـــم الأدبـــاء ج٢ ص٤٢٠، والأشـــباه والنظائر ج٦ ص٢٠٣، وخزانة الأدب ج١٠ ص١٢٤، وحاشية الشيخ حسن العطار ص٢٢.

(٥) تصحيح الفصيح ص٢٤٦.

(٦) انظـــر تخـــريج القـــراءتين فى إعراب القرآن للنحاس، والبحر المحيط لأبى حيان، وروح المعانى للآلوسى، –الإسراء/٢٣ وقد ذكر أبو حيان أربعين لغة فى "أُفّ".

ويبدو للباحث أن اكتفاء الأصمعى بالسماع جعله يخطئ التنوين مرة ويخطئ عدم التنوين مرة أخرى، وكل قول منهما يبطل الآخر؛ فلا يعوّل عليه فى هذه القضية، بل يؤخذ بآراء النحويين فيها، وهم يرون جواز التنوين وعدمه، ويفرقون بينهما فى التعريف والتنكير، بل إن ذا الرمة قال "إيهِ" بالكسر فقط، يريد التعريف، وقال "صهٍ" بالتنكير حيث موضع التنكير؛ فقد عبّر بدقة متناهية عمّا يراه النحويين.

وتعقّب الأصمعى هنا قد يقوى ما حكاه على بن حمزة البصرى من طعن الأصمعى على ذى الرمة؛ "لاعتقاد ذى الرمة العدل، وكان الأصمعى جبريًّا وكان الأصمعى لهذه العلة يكثر الأخذ على ذى الرمة، والهَوَى يُردِى، ولقد تعدَّى ذلك إلى أنه كان يعترض عليه فى أفعاله" [1].

([1]) بقية التنبيهات لعلى بن حمزة ص١٠٧-١٠٨.

obeikandl.com

٣٤ – إلحاق الضمير بأسماء الأصوات

ذكر بعض العلماء قول الأصمعى: يقال للناقة: حلِى لا حليتِ [١]. ولم يجد الباحث ما يخالف قول الأصمعى، فقد ذكر ابن عقيل أن "أسماء الأصوات ألفاظ استعملت كأسماء الأفعال فى الاكتفاء بها دالة على خطاب ما لا يعقل، أو على حكاية صوت من الأصوات... ...وأسماء الأصوات كلها مبنية" [٢]، وإذا كان اسم الفعل "صهٍ" مثلا يلزم صورة واحدة، ويكون فاعله ضميرًا مستترًا قد يكون: أنتَ – أنتِ – أنتما – أنتم – أنتن، على حسب الحالات، فإن اسم الصوت مفرد لا ضمير فيه، وهذا نوع من أنواع الاختلاف بين أسماء الأفعال، وأسماء الأصوات، وإن كان كل منهما لا يلحقه ضمير [٣].

وبهذا يتضح أن تعقب الأصمعى موافق لكلام النحويين، ويمكن الاستشهاد بقول ابن مالك [٤].

وما به خوطب ما لا يعقلُ من مُشْبِهِ اسم الفعل صوتًا يُجعَلُ

كذا الذى أجدى حكايةً كـ "قَبْ" والزم بنا النوعين فهو قد وجَبْ

---

(١) انظر مادة (ح ل ى) من معجم تعقبات الأصمعى بالقسم الثانى من البحث، وقد أهمله معجم الأصمعى .

(٢) شرح ابن عقيل ج٣ ص٣٠٦.

(٣) انظر حاشية الخضرى على ابن عقيل ج٢ ص٩٢، وشرح التصريح على التوضيح ج٢ ص٢٠١، والنحو الوافى لعباس حسن ج٤ ص١٥٣، ١٦٥.

(٤) شرح ابن عقيل ج٣ ص٣٠٦، وما أحسن قول الأستاذ عباس حسن: "وما كان مسموعًا عن العرب يجب إبقاؤه على صيغته، وحالته الواردة عنهم من غير إدخال تغيير عليه... ...أما المستحدث بعدهم فيلازم ما شاع فيه؛ لأن إنشاء الأصوات واستحداثها – جائز فى كل عصر، ويجرى على الجديد المستحدث ما يجرى من الأحكام على المسموع الوارد عن العرب" انظر النحو الوافى ج٤ ص١٦٤.

٣٥ - حذف ياء "ثمانى" وجعل الإعراب على النـــون

روى أبو حاتم عن شيخه الأصمعى أنه يقال: ثمانى نسوة، ولا يقال: ثمانْ، وخطَّأ قول القائل [١]:

لها ثنايا أربعٌ حِســـانُ وأربعٌ فثَغْرها ثَمـــــانُ

وهذا الذى تعقَّبه الأصمعى أجازه بعض اللغويين والنحويين، فقد تعقَّب ابـــن برى الحريرىَّ الذى تبع الأصمعى فى قوله، فذكر أن الكوفيين يجيزون حذف الياء فى الندور، وأنشد عليه ثعلب البيت السابق [٢]، كما أجاز هذا الاستعمال ابن هشـــام اللَّخمى مستدلا ببعض روايات الحديث: "فصلَّى ثمانَ ركعات"[٣]، وأجازه كذلك ابن هشام الأنصارى، واستدلّ بالبيت [٤]، ولم يكتفِ الأشمونى بالبيت بل استدلّ بقـــراءة بعض القراء: "وله الجوارُ المنشآت" [٥] بضم الراء، كما ذكر أن هـــذا الاســـتعمال وارد فى التركيب واستدل بقول الشاعر [٦]:

ولقد شربتُ ثمانيًا وثمانيـــــاً وثمانَ عشرةَ واثنتين وأربعا

---

(١) انظر مادة (ث م ن) من معجم تعقبات الأصمعى بالقسم الثانى مـــن البحـــث، وقـــد أهملـــه معجـــم الأصمعى.

(٢) كشف الطرة للألوسى ص١٨٩.

(٣) المدخل إلى تقويم اللسان لابن هشام اللخمى ص٨٦.

(٤) انظر شرح التصريح على التوضيح ج٢ ص٢٧٤.

(٥) هى قراءة الحسن البصرى كما ذكر الدمياطى قائلا: "وعن الحسن رفـــع رائـــه، والجمهـــور علـــى كسرها؛ لأنه منقوص على فواعل، والياء محذوفة لالتقاء الساكنين، وقراءة الرفع لتناسى المحذوف" إتحاف فضلاء البشر – الرحمن/٢٤، ولم أعثر على هذه القراءة فى المحتسب، ونسبها ابن خالويه فى مختصر فى شواذ القرآن ص١٤٩، ١٥٠ إلى عبد الله بن مسعود، وعبد الـــوارث عـــن أبـــى عمرو، والحسن، واستدلّ بها السيوطى فى المزهر ج٢ ص٧١ بلا نسبة .

(٦) انظر حاشية الصبان على شرح الأشمونى ج٤ ص٧٢.

ويستدل الباحث كذلك بقول ابن سيدة: "جَمَل رَباعٌ كرَباعٍ، وكذلك الفـرَسُ، حكاه كُراع، ولا نظير له إلا ثمانٌ وشَناحٌ فى ثمانٍ وشَناحٍ، والشَّناح: الطويل" [1].

---

(1) المحكم لابن سيدة (ر ب ع) ج٢ ص١٠١، وقوله "لا نظير له إلا....." فيه حصر وتضييق بلا داعٍ؛ فقد نقل السيوطى فى المزهر ج٢ ص٧١ عن ثعلب "رباعٍ ورباعٌ، وثمانٍ وثمانٌ، وجَوارٍ وجـوارٌ، ويَمانٍ ويَمانٌ" ولعل هناك كلمات أخرى لم نسمعها أو لم تُسعِفنا بها المصادر.

obeikandl.com

٣٦ - استعمال " أنَّى " فى المُجـــازاة

ذكر الأصمعى أنه لم يسمع أحدًا يُجازى بـــ "أنَّى"، ثم علَّق على قول لبيد .

فأصبحتَ أنَّى تأتِها تبتئسْ بهـــا كلا مركبيها تحت رجليك شاجِـــرُ

قال : أظنه أراد أيًّا تأتِها، يريد أىَّ جانبىْ هذه الناقة أتيته وجدتَ مركبَه تحت رجليك شاجرًا [١].

وهذا الذى قاله الأصمعى مخالف لقول سيبويه الذى عدَّ "أنىَّ" مما يُجازَى به من الظروف، ومثَّل على ذلك ببيت لبيد [٢]، وكذلك ذكر أبو عبيدة أن "أنَّى" مجازاة وفسَّر بيت لبيد بأنه "من أى جانب أتيتَ هذه الناقة وجدتَ كلا مركبيها شاجرًا دافعًا لك [٣]، وكذلك ابن يعيش الذى لم يكتفِ ببيت لبيد بل مثَّل بقولهم: "أنَّى تقُم أقم" [٤].

---

(١) انظر مادة (أ ن ن) من معجم تعقبات الأصمعى بالقسم الثانى من البحث، ولـــم يـــرد فـــى معجـــم الأصمعى .

(٢) الكتاب لسيبويه ج٣ ص ٥٦، ٥٨ .

(٣) خزانة الأدب لعبد القادر البغدادى ج٧ ص ٨٤ .

(٤) شرح المفصل لابن يعيش ج٤ ص ١٠٩، ١١٠ .

obeikandl.com

٣٧ - استعمال "ما بين" بعد "شتّان"

ذكر عشرون مصدرًا من مصادر البحث[١] إنكار الأصمعى هذا الاستعمال؛ لأن "شتان" ناب عن فعل تقديره تفرّق وتباعد، وهو من الأفعال التى تقتضى فاعِلَيْن؛ لأن التفرق لا يحصلُ من واحد. وقد تابع الأصمعى بعضُ اللغويين مثل ابن السكيت، وابن قتيبة، وابن الجوزى، وابن بالى[٢]، كما تابعه ابن فارس، وابن درستويه، وابن خالويه [٣].

وقد أجاد ابن برّى الردَّ على الأصمعى ومن تبعه حيث أجاز هذا الاستعمال الذى أنكروه مستشهدًا بشعرٍ لأبى الأسود الدؤلى، والبُعَيْث، والأحوص، وآخر عدَّه ابن برى فصيحًا وإن لم يُسَمِّه [٤].

وإذا كان الأصمعى لم يحتجّ ببيت ربيعة الرقى، وعدَّه مولدًا، فقد احتج به أبو زيد الأنصارى [٥]، كما وجد الباحث بيتًا آخر لقطرى بن الفجاءة [٦]، بل تمكَّن الباحث من العثور على هذا الاستعمال فى النثر الفصيح حيث ورد هذا الأسلوب على لسان الإمام علىّ، ومعاوية، وأبى حمزة الشارى- وهو أموى فصيح[٧].

---

(١) انظر مادة (ش ت ت) من معجم تعقبات الأصمعى بالقسم الثانى من البحث، وقد أهمل ابن دريد فى جمهرته هذا التعقب، وجلَّ من لا يسهو.

(٢) إصلاح المنطق ص٢٨١، وأدب الكاتب (باب ما ينقص منه ويزاد فيه) ص٣١٢، وتقويم اللسان ص١٢٨، وخير الكلام فى التقصى عن أغلاط العوام ص٣٢.

(٣) الصاحبى ص٢٣٢، وتصحيح الفصيح ص٤٤٧، وإعراب ثلاثين سورة - الليل/٤.

(٤) انظر الأبيات فى حواشى ابن برى (ش ت ت)، ونقلهما عنه ابن منظور فى لسان العرب (ث ع د)، (ش ت ت)، ونقلهما البغدادى فى خزانة الأدب ج٦ ص٢٦٤.

(٥) الأغانى ج١٦ ص٢٧٢، وانظر بيت ربيعة فى ديوانه ص١٢٥.

(٦) انظر جمهرة رسائل العرب ج٢ ص١٥٤.

(٧) انظر نهج البلاغة ص٦٨٤، وجمهرة خطب العرب ج٢ ص٤٧٧، وجمهرة رسائل العرب ج٢ ص٣٤.

وقد أجاز ابن يعيش هذا الاستعمال من حيث القياس "لأنه إذا تباعد ما بينهما فقد تباعد كلُّ واحد منهما من الآخر، ولو قال شتان زيد أو عمرو لم يجُزْ؛ لأن "أو" لأحد الشيئين، والافتراقُ لا يكون من واحد" [1].

وأما الشيخ محمد الأمير فقد أجازه على تضمين "شتان" معنى "بعُد" أى "بعُد الفرق الذى بينهما، وعظمت المسافة التى تفاضلا بها" [2]، وقد يكون ذلك -من وجهة نظر الباحث- نوعًا من الإيجاز والاختصار فى كلام العرب.

وقد أحسن أبو زيد الأنصارى- وهو صدوق كثير السماع عن العرب ثقة مقبول الرواية [3]- حين كذَّب الأصمعى[4] فى هذه التخطئة، وأجاز هذا التركيب، وأحسن ثعلب كذلك حين عدَّه من الفصيح[5] .

([1]) شرح المفصل لابن يعيش ج٣ ص٣٨.

([2]) حاشية الشيخ محمد الأمير على شرح شذور الذهب ص٨٨.

([3]) هكذا وصفه الأصمعى. انظر أخبار النحويين البصريين ص٤٢، وإعراب القرآن للنحاس- المطففين/٣١.

([4]) الأغانى ج١٦ ص٢٧٢.

([5]) كتاب الفصيح لثعلب ص٣١٢ تحقيق مدكور، والتلويح للهروى ص٧٩، وانظر رأى البطليوسى فى الاقتضاب ق٣ ص٢٤٥، وقوله فى ق٢ ص٢٢٢ تعليقا على بيت ربيعة: "وقد أنكر الأصمعى أشياء كثيرة، كلها صحيح؛ فلا وجه لإدخالها فى لحن العامة من أجل إنكار الأصمعى لها" .

obeikandl.com

٣٨ - حذف همزة الاستفهـــام

حكى المرزبانى أن الأصمعى روى عن شيخه أبى عمرو إنكـــاره حـــذف همزة الاستفهام فى قول عمر بن أبى ربيعة:

ثم قالـــوا تحبُّها قلتُ بَهْـــرًا .....

وقد كاد الباحث يشك فى مثل هذا التعقب [١] حتى حكـــى الأزهـــرى عـــن الأصمعى إنكاره قول العامة:

ما عدا من بدا [٢]؟، وقوله: إن الصواب: أما عدا من بدا؟ على الاستفهام.

والباحث يتعجب من هذين التعقبين، وممن نقلهما عن الأصـــمعى أو قـــال بهما[٣] دون أن يعلِّق بشىء؛ لأن هذا الحذف له نظائر منها قول امرئ القيس [٤]:

تُروِّح فى الحىِّ أم تبتكر وماذا يَضيرُك لو تنتظـــر

وقد جاء نظيره من القراءات القرآنية قراءة ابن محيصن، والزُّهْرى: "أنذرتهم أم لم تنذرهم"[٥]، وقد علَّل ابن خالويه حذف الهمزة فى ــ بيت امرئ القيس وأمثاله - بأنـــه "إنما يجوز حذفها إذا كان بعدها أم لأن أم تدل عليها"، وبنَى على هذا الرأى أنه "ليس فى

---

(١) انظر مادة (ح ب ب) من معجم تعقبات الأصمعى بالقسم الثانى من البحـــث، وقـــد أهملـــه معجـــم الأصمعى.

(٢) انظر مادة (ع د و) من معجم تعقبات الأصمعى بالقسم الثانى من البحث، وقد وقع هذا التعقب فـــى شفاء الغليل للخفاجى ص٢٤٢ خطأ بلفظ "قال الأصمعى: ما عدا مما بدا، وهو خطأ" وكـــذا ذكـــره بلفظ (مِمّا) د.هادى حمودى فى معجم الأصمعى، وأضاف فى هذه المادة كلامًا لغير الأصمعى على أنه للأصمعى!!

(٣) قال بالتعقب الثانى ابن سيدة فى المخصص (الظلم والميـــل) ج١٢ص٢٠٧، والزبيـــدى فـــى تـــاج العروس (ع د و).

(٤) ديوانه ص ١٤٥. رواية المفضل من نسخة الطوسى مما لم يروه الأصمعى.

(٥) المحتسب يس/١٠ وقد قرأ ابن محيصن الآية السادسة من سورة البقرة مثل ذلك. انظر مختصر فى شواذ القرآن ص١٠.

كلام العرب ألف استفهام حذفت ولا دلالة عليها إلا فى بيتٍ لابن أبى ربيعة، وقد جاء فى بيت آخر:

أفرح إن أُرْزأ الكِـــرام وإن أُورِثتُ ذَوْدًا شَصائصًا نَبُـلا

أراد: أأفرح" [1].

ولست أدرى ماذا يقول ابن خالويه – ومن قبله الأصـمعى، والأزهـرى، والمرزبانى – فى قول الله عزو جل: "قالوا إن لنا لأجرًا إن كنا نحن الغالبين قـال نعم وإنكم لمن المقربين" [2]، وماذا يقال فى قراءة يحيى، والأعرج وشـيبة، وأبـى جعفر، وصفوان: "إذا متنا وكنا ترابًا" [3].

وإذا كان من الممكن أن يقال إن سياق الآيات دل على حـذف الهمـزة[4]، فكذلك يقال إن سياق الكلام فى بيت عمر واضح، وإجابته بعد ذلـك تـدلّ، علـى حذفها، وإن النغمة الكلامية فيما عدَّه الأصمعى من قول العامة تدل على الاسـتفهام من خلال الدلالة الصوتية[5].

وقد جاء هذا الحذف فى الاستعمال النبوى كذلك حيث جاء فى حديث أبىّ بن كعب قال: صلى رسول الله الصبح فقال: شاهدٌ فلانٌ؟ فقالوا: لا، فقال: شاهدٌ فلانٌ؟

---

(1) كتاب ليس لابن خالويه ص٧٠.

(2) الأعراف/١١٣، ١١٤.

(3) المحتسب – ق/٣.

(4) هناك فى الكلام الفصيح حذف لا دليل عليه، ومنه كتاب النبى إلى معاذ بن جبل: "فأحسِن الجـزاءَ وتنجَّز الموعود وليذهب أسفك ما هو نازل بك فكأن قَدْ" جمهرة رسائل العـرب ج١ص٦٦، ومـن اللافت للنظر أن أبا حاتم سأل الأصمعى عن "قول الخنساء:

إذ راب دهرٌ وكان الدهرُ ريّابـا

فقال: أرادت رابنى فحذفت المفعول" فعلت وأفعلت لأبى حاتم ص١٦٧.

(5) وقد كان أستاذى الدكتور أحمد مختار عمر جريئًا حين ذكر بحق أن تنغيم جملة: "قـالوا جـزاؤه" بنغمة الاستفهام، وجملة: "من وجد فى رحله فهو جزاؤه" بنغمة التقرير، سيقرّب معنى الآيات إلـى الأذهان ويكشف عن مضمونها. انظر كتابه: علم الدلالة ص١٣ عالم الكتب. ط٣/١٩٩٢م، وانظر سورة يوسف/٧٥.

فقالوا: لا، فقال: إن هاتين الصلاتين من أثقل الصلوات على المنافقين. كما جاء فى إحدى الروايات أن أبا عبيدة بن الجراح قال: يا رسول الله، أحدٌ خير منا؟ أسلمنا معك وجاهدنا معك. قال: نعم، قوم يكونون بعدكم يؤمنون بى ولم يرونى.

وقد أحسن العكبرى حيث حمل الحديثين على حذف حرف الاستفهام لظهور معناه، كما أحسن حين استدلّ على هذا الحذف ببيت عمر بن أبى ربيعة [1].

---

(1) انظر هذا الاستدلال، وتخريج الحديثين فى إعراب الحديث النبوى لأبى البقاء العكبرى ص٥٥، ١٦٠. تحقيق عبد الإله نبهان. دار الفكر. دمشق. ط١/ ١٩٨٩م .

obeikandl.com

٣٩ - حذف البدل والمُبـدَل عنه

روَى أبو حاتم عن شيخه الأصمعى تخطئته حذف الياء فى عبـارة "ليهنِـك الفارس"، وأن الصواب ليهنِئْك، بجزم الهمزة، وليهنيك الفارس، بياء ساكنة [١] .

ويبدو أن الأصمعى أنكر هذا الاستعمال؛ لأن الياء بدل من الهمزة فلا يصحّ حذفها، ولكن يمكن للباحث أن يُصحّح هذا الاستعمال باعتبار أن الهمزة سُهِّلت فـى الفعل الماضى قبل دخول لام الجزم، فكأن الفعل "هنا" ومضارعه "يَهنِى" فإذا دخلت لام الجزم، حذف حرف العلة وهو الياء فقيل "ليهْنِ" .

ويستدلّ الباحث بمجىء هذا الاستعمال على ألسنة الفصحاء، ومن ذلك قول ابن قيس الرقيات[٢]:

لتهنهِ مصرُ والعراقُ ومـــا بالشام من بَزّه ومن ذَهَبِـــهْ

كما جاء فى النثر الفصيح، ومنه أن رجلا هنّأ رجلا بغلام وُلِد له، فقال له: ليهنِكَ الفارس، فقال الإمام على: لا تقل ذلك، ولكن قل: شكرتَ الواهب وبورك لك فى الموهوب [٣]. وحكي الكسائى أن أعرابية ولَدتْ وزوجها غائب فلما قدِم، قـالوا له: ليهنِك الفارس[٤] ولا يلزم الأصمعى بعد هذا قولُ ابن الرومى [٥] .

ليهنِكُم يا بنى المجهولِ نسبتـــه فتحٌ تخـرَّم أولادَ النَّبِيِّينـــا

---

(١) انظر مادة (هـ ن أ) من معجم تعقبات الأصمعى بالقسم الثانى من البحـث، وقـد أهملـه معجـم الأصمعى .

(٢) ديوانه ص ٨١. تحقيق وشرح د. عزيزة فوّال. دار الجيل. بيروت ط١/ ١٩٩٥م.

(٣) نهج البلاغة للشريف الرضى ص ٧٣٩.

(٤) كتاب الإبدال والمعاقبة والنظائر للزجاجى ص ٧٠.

(٥) نثر الدرّ للآبى ج١ ص ٣٨٢.

٤٠ - الإثبـــات والنفـــى

تعقَّب الأصمعى اثنى عشر استعمالا ذكر أنها لا تستعمل إلا بـــالنفى؛ فـــلا يقال: قد جاءنى من أحد، ولا: بلى يقول ذلك أحد، كما ذكر أنه يقال: مـــا بالـــدار عَريب، ودِبِّيج، وطُورىّ، ودُورىّ، ووابِر، ونافخُ ضَرَمَة، وصافر، وديّار، وأرِم، لا يقال فى هذا كلّه إلا بالنفى، وكذلك ما فتئ يذكر كذا، إنما هو فـــى النفـــى وحـــده، ويقال: ما قضيتُ العجب من كذا، ولا تكاد العرب تستعمل هذه اللفظـــة إلا منفيّـــة، ويقال: ما له هَلْبَسِيس، ولا يقال: له هَلْبَسِيس[١].

أما كلمة "أحد" فقد وافق قول الأصمعى فيها قول سيبويه: "ولا يجوز لأحـــد أن تضعه فى موضعِ واجبٍ، لو قلتَ: كان أحدٌ من آل فلان لم يَجُز؛ لأنه وقع فـــى كلامهم نفيًا عامًّا" [٢].

ومن المفهوم أن كلام سيبويه والأصمعى عن "أحد" الذى بمعنى العموم، وأما "أحد" الذى بمعنى "واحد" فإنه يستعمل فى الإثبات والنفى، نحو قول الله تعالى: "قـــل هو الله أحد" [٣]، وقول سفيان الثورى عن سفيان بن عُيينة: "ذلك أحدُ الأحدِين" [٤].

وإذا كان الباحث لا يملك دليلا على تصحيح استعمال "ديّار" وأخواتها فـــى الإثبات فإنه يستأنس - مجرد استئناس - بأن بعض اللغويين مثل الكسائى، والفراء، وأبى عمرو الشيبانى، وابن السكيت، والزمخشرى، والصغانى قـــد ذكـــروا هـــذه الكلمات - وغيرها- فى النفى دون أن ينكروا استعمالها فى الإثبـــات [٥]، ويمكـــن الفهم بأنهم فعلوا ذلك؛ لأن الشهرة عمَّت بالذهاب إلى النفى، ولم يقل بالإثبات أحد.

---

(١) انظر مادة (أ ح د)، (أ ر م)، (ف ت أ)، (ق ض ى)، (هـــ ل ب س) من معجم تعقبات الأصـــمعى بالقسم الثانى من البحث، وقد أهملها معجم الأصمعى.

(٢) الكتاب ج١ ص٥٤، ٥٥.

(٣) سورة الإخلاص/١ .

(٤) تهذيب اللغة (و ح د) ج٥ ص١٩٥، وانظر الخصائص ج٣ ص٢٦٥.

(٥) انظر كتاب الجيم ج٢ ص٢١٦، وإصلاح المنطق ص٣٩١، والغريب المصنف تحقيق د. العبيـــدى ص٧٦٦، وأساس البلاغة (ط و ر)، (ك و ر)، والتكملة للصغانى (ك ت ع).

وأما استعمال "فتِئ" فى الإيجاب، فيمكن تصحيحه اعتمادًا على ما ذكره الأزهرى من نوادر الأعراب: "فتِئتُ من الأمر: إذا نسيتُه" [1]، وما قاله الأصمعى هو رأى جمهور النحويين، ولعلَّه راعى الاستعمال القرآنى الذى جاء فيه: "تاالله تفتأ تذكر يوسف" [2]، أى: لا تفتأ.

وأما عبارة "قضيتُ منه العجب" فقد أحسن الدفاع عن هذا الاستعمال ابن يعيش إذ قال: "ولا يبعد جوازه إذا أريد الإكثار من العجب تفخيمًا لسببه" [3]، ودافع عنه الخفاجى فقال بحق: "يقضى منه العجب: ينهى أى يبلغ نهايته فى قضاء حاجته أو يفعل، من قضيتُ كذا: فعلتُه، أو يحكم منه بالعجب، من قضيتُ كذا أى حكمتُ به، والعجب يكون للتعجُّب ولِما يكون منه التعجُّب، وقول الأصمعى: العرب تقول: ما كدتُ أقضى العجب، والعامة تقول: قضيتُ العجب، لم يُوافَق عليه، والتحقيق يأباه"[4].

ومما يؤكد صحة هذا الاستعمال أن الحريرى – رغم تشدُّده الواضح فى درّة الغواص– استعمله فقال فى المقامة الصنعانية: "فانصرفتُ من حيث أتيتُ وقضيتُ العجب مما رأيت" [5].

---

(1) تهذيب اللغة (ف ت أ) ج١٤ ص٣٣٠، وانظر لسان العرب (ف ت أ)

(2) يوسف/ ٨٥، وانظر القول بتقدير النفى فى شرح ابن عقيل ج١ ص٢٦٣، وأوضح المسالك ج١ ص٢٠٧، وحاشية الصبان على الأشمونى ج١ ص٢٢٨، وانظر إصلاح المنطق ص٣٨٩.

(3) شرح المفصل لابن يعيش ج١ ص٨.

(4) شفاء الغليل ص٢١٩ .

(5) شرح مقامات الحريرى ج١ ص٥٤ .

٤١ – تعقبات أسلوبيـــة

قد أثِرتُ أن أفعل كـــذا

تعقَّب الأصمعى هذا الاستعمال، وذكر أن الصواب: إن أثِرتَ أن تفعل كـــذا فافعله [١]. ولا يدرى الباحث لماذا تعقَّبه؟ فإذا كان قد أنكره لأنه لم يُســمَع فلعلــه استُعمل لكنه لم يصله هو، وإذا كان قد أنكره؛ لأنه غير جائز فهذا تحكُّم لا مســوِّغ له؛ لأن التركيبين مختلفان، فالذى أنكره مستعمل فى الإثبات والتأكيد، والذى صوَّبه مستعمل فى الشرط والتعليق، وكلاهما جائز فى العربية. وقد أحسن أبو زيد والليث حين أجازا هذا التركيب [٢].

أسودان سالخان

ذكر الأصمعى أنه يقال: أسودان سالخ، بدون تثنية [٣]. ولكن ابن دريد حكى تثنية الصفة فقال: "أسودان سالخ، وقد قالوا:سالخان، والأول أعلى"[٤]، كما أن هــذا الاستعمال جائز قياسًا على أساس مطابقة النعت للمنعوت فى العدد، ويبدو للباحــث أن الأصمعى – ومن قال برأيه من العلماء [٥] – قد راعوا السماع فقط.

ما سُقِط حَرْفــًا

أنكر الأصمعى هذا الاستعمال، وذكر أن الصواب: ما أسقط حرفًا، ولا سقَط فى حرف [٦]. ولكنّ الباحث يقبل هذا التركيب – مجرد قبول– علــى أنّ "حرفًــا"

---

(١) انظر مادة(أ ث ر) من معجم تعقبات الأصمعى بالقسم الثانى من البحث، وقد أهمله معجم الأصمعى.

(٢) الأفعال للسرقسطى ج١ ص٧١، وتهذيب اللغة (أ ث ر) ج١٥ ص١١٩، ولسان العرب (أ ث ر).

(٣) انظر مادة (س ل خ) من معجم تعقبات الأصمعى بالقسم الثانى من البحــث، وقــد أهملــه معجــم الأصمعى.

(٤) كتاب جمهرة اللغة (خ س ل) ج٢ ص٢٢٠، وانظر المحكم لابن ســيدة، ولســان العــرب، وتــاج العروس (س ل خ).

(٥) انظر ارتشاف الضرب ج٢ ص٥٨٠.

(٦) انظر مادة (س ق ط) من معجم تعقبات الأصمعى بالقسم الثانى من البحــث، وقــد أهملــه معجــم الأصمعى.

منصوبة على التمييز، أو على نزع الخافض، أى ما سُقِط فى حرف، وأما بناء الفعل للمفعول فلا إشكال فيه، وكأن أصل الكلام: ما سقطه أحد فى حرف، أى ما أوقعه. فإن قيل: إنَّ "سقَط" لازم، والصواب "أسقط"، فالجواب أن البحث قد توصَّل إلى جواز التسوية بين "فعَل"، و"أفعل" [١].

حَذّاء بيِّن الحِذاء

أنكر الأصمعى هذا التركيب، وذكر أن الصواب: حذّاء بيِّن الحَذْو؛ لأن الحِذاء هو النَّعل أو الخُفّ [٢]. وقد حكى القالى هذا التعقب عن أبى حاتم تلميذ الأصمعى [٣]. ولكن صرَّح الأزهرى بجواز هذا التركيب حيث قال: "رجل حذّاء: جيِّد الحِذاء أى جيِّد القدّ" [٤]، وقال ابن سيدة: "حذَوتُ النَّعلَ حذْوًا وحِذاء قدَّرتها عليها، وحذوتُها حَذْوًا وحِذاء: قطعتُها" [٥].

ما بى غداء ولا عَشاء

أنكر الأصمعى هذا الاستعمال، وذكر أن الصواب: ما بى تغدٍّ ولا تعشٍّ [٦]، وقد وافقه فى هذا الإنكار ابن السكيت، وابن قتيبة، والجوهرى، والزبيدى [٧]. ولكن يبدو للباحث إمكانية قبول هذا التركيب على أن فى الكلام حذفًا، وكأن التقدير: ما بى حاجة إلى غداء ولا عَشاء، أى ما بى حاجة إلى طعام. ومن المقرَّر عربيَّة أن ما يُعلم يجوز حذفه من الكلام، ويمكن تقديم تفسير آخر، وهو أن القائل أقام اسم المصدر مقام المصدر؛ لأن "غداء" و"عشاء" فى هذا التركيب يذهبان إلى اسم

---

(١) انظر قضية "فعلت وأفعلت" فى الفصل الثانى من هذا البحث.

(٢) انظر مادة (ح ذ و) من معجم تعقبات الأصمعى بالقسم الثانى من البحث.

(٣) المقصور والممدود للقالى ص٤٢٦ .

(٤) تهذيب اللغة (ح ذ و) ج٥ ص٢٠٤، وانظر لسان العرب (ح ذ ا).

(٥) المخصص (النعال والخِفاف) ج٤ ص١١٢، وانظر المحكم (ح ذ و)، ومن الغريب أن ابن سيدة هو الذى حكى هذا التعقب، دون أن يردّ على الأصمعى.

(٦) انظر مادة (ع ش و) من معجم تعقبات الأصمعى بالقسم الثانى من البحث، وقد أهمله معجم الأصمعى.

(٧) إصلاح المنطق ص٢٩٤، وأدب الكاتب ص٣١٧، والصحاح، وتاج العروس (ع ش و)، (غ د و).

المصدر، وليس إلى اسم الذات، وإن كان مما يلفت نظر الباحث أنه لم يجد من اللغويين من صوَّب هذا الاستعمال.

ما عليه دَفاءة

ذكر الأزهرى أن الأصمعى أنكر هذا التركيب، وأن الصواب: ما عليه دِفء[1]. وقد تأثَّر بهذا القول بعض العلماء منهم الجوهرى الذى قال: "تقول: ما عليه دِفء؛ لأنه اسم، ولا تقل: ما عليه دفاءة؛ لأنه مصدر" [2] ولكن الباحث يقبل هذا التركيب على أن فى الكلام حذفًا، وكأن الأصل: ما عليه ثوبٌ ذو دَفاءة. ولعل الأصمعى ومن تبعه اكتفوا بالاستعمال القرآنى الذى جاء فيه: "والأنعام خلقها لكم فيها دفء" [3]، ولا يدرى الباحث هل خطَّأ الأصمعى فى هذا التعقب العامة، أو الخاصة، أو خطّأ عربيًا فصيحًا، وأيًّا ما كان فإن رأيه يظل صحيحًا إلى حين ظهور عكس ذلك من كلام العرب.

جعلنى الله فِداك، جُعِلتُ فداك

ذكر الجاحظ أن الأصمعى كان يقول: قولهم: جُعلت فداك، وجعلنى الله فداك، مُحدَث [4]. وقد ردَّ الجاحظ فقال بحق: "وقد روَى علماء البصريين أن الحسن لما سمع صراخًا فى جنازة أم عبد الأعلى بن عبد الله بن عامر فالتفت، قال له عبد الأعلى: جُعلتُ فداك" [5]، وقد أثبت هذا الاستعمال عدد من اللغويين كالأزهرى، وابن خالويه[6]، والجوهرى، والمعرّى،

---

(1) انظر مادة (د ف أ) من معجم تعقبات الأصمعى بالقسم الثانى من البحث، وقد أهمله معجم الأصمعى.

(2) الصحاح (د ف أ).

(3) النحل/٥.

(4) انظر مادة (ج ع ل)، (ف د ى) من معجم تعقبات الأصمعى بالقسم الثانى من البحث، وقد أهمله معجم الأصمعى.

(5) البيان والتبيين ج٢ ص٣١٨، وعبد الأعلى هذا من تابعى أهل البصرة روَى عن عثمان بن عفان. انظر ترجمته فى تهذيب التهذيب لابن حجر العسقلانى ج٦ ص٩٥ دار الكتاب الإسلامى. القاهرة ط١/١٩٩٣م .

(6) تهذيب اللغة (كتاب حرف الحاء) ج٣ ص٣٧٣،وإعراب ثلاثين سورة ص٥١١.

والفيروزآبادى، والزبيدى [1]، ورُوى أن أعربيًا خاطب القمر فقال: جعلنى الله فداك، كما رُوِى أن رجلا من بنى هاشم يُعرَّف بالدَّندان ولِى اليمامة فلما صعِد المنبر أُرتِج عليه فقال: حيّا الله هذه الوجوه، وجعلنى فِداءها" [2].

وقد يقال: إن الأصمعى لم يكن يقصد بالحداثة هنا الإنكار، ولعلة قصد أن مثل هذا التعبير لم يُسمَع فى الجاهلية، وقد يُستَدلُّ على ذلك بقول الأصمعى: كتبتْ إلى الرشيد عِنان جارية الناطفى رقعة فيها [3]

ولعمرى لغيرُ ذا كان أولى بك فى الحق يا جُعلتُ فِداكا

كما أن الأصمعى نفسه استعمل هذا التعبير [4]. ولكن يُضعِف من هذا الاحتمال أن هناك عشرات الكلمات الإسلامية التى لم تعرف فى الجاهلية [5]، فهل من المعقول أن يكون الأصمعى قد خصَّ هذه اللفظة بلفظ الحداثة؟!، والأولى أن يقال إنه رجع عن تعقبه.

هذا ثوب يُقطِع ويُقطَّع ويُقَطِّعنى ويَقْطَعنى

أورد بعض العلماء أن الأصمعى لم يعرف هذه الأساليب، لأنها من كلام المولّدين [6]. وإذا كانت المصادر لم تبيِّن سبب الإنكار فلعل الأصمعى – فيما يبدو للباحث – أنكر الدلالة العكسية فى هذه الأساليب؛ لأن الصواب عنده إسناد الفعل إلى الشخص لا إلى الثوب. ولكن خالفه تلميذه أبو حاتم فذكر أن أبا عبيدة حكى ذلك عن

---

(1) عبث الوليد ص٢١٥، وانظر الصحاح والقاموس وتاج العروس (ف د ى).

(2) انظر ذيل جمهرة خطب العرب بمصادره ج٣ ص٢٩٠، ٣٥٣.

(3) العقد الفريد ج٧ ص٦٣.

(4) جاء هذا الاستعمال فى "الأصمعى" لأحمد كمال زكى ص١٢٦، ٣٣٨، والعهدة عليه فيما نقله، ولم يبيِّن مصدره.

(5) من هذه الكلمات: أيام العجوز، فاسق، اللّعان. انظر جمهرة اللغة (ص ن ن) ج١ ص١٠٣، (ع ل ن) ج٣ ص١٣٩، والمصباح المنير (ف س ق).

(6) انظر مادة (ق ط ع) من معجم تعقبات الأصمعى بالقسم الثانى من البحث، وقد أهمله معجم الأصمعى.

العرب [1]. وذكر الأخفش كذلك عن أبى عبيدة قوله: "تقول: عرضتُ الناقة على الحوض أى الحوض على الناقة، وهذا ثوب لا يَقْطَعنى أى لا أقطَعُه" [2]، وقال ابن فارس: "هذا الثوبُ يقطعك قميصًا" [3]، وحكى الأزهرى عن الليث قوله: "هذا الثوبُ يُقطِعك ويُقطِّع لك تقطيعًا: إذا صلح أن يُقطَع قميصًا" [4] وقال الفيروزآبادى: "قطعنى الثوبُ: كفانى لتقطيعى، كقطَّعنى وأقطعنى" [5].

وبهذا تكون هذه الأساليب صحيحة لا خطأ فيها، ويمكن الاستئناس بقول السيوطى: "ومن سنن العرب إضافة الفعل إلى ما ليس فاعلا فى الحقيقة، يقولون: أراد الحائط أن يقع: إذا مال، وفلان يريد أن يموت: إذا كان محتضرًا" [6].

أكرمك الله

ذكر الجاحظ عن الأصمعى أن رجلا قال لأبى عمرو بن العلاء: أكرمك الله، فقال: محدثة [7]. ولم يبيِّن الجاحظ سبب إنكار الأصمعى، ولا المقصود من لفظ الحداثة، فهل أنكر الأصمعى صيغة الماضى مثلا والصواب عنده بالمضارع؟! وماذا كان رأيُه فى عبارة: كرَّم الله وجهه التى تقال فى حق الإمام علىّ؟

ويرى الباحث أن هذا الأسلوب – وإن لم يُسمع فى الجاهلية على حدّ المفهوم من كلام الجاحظ – صحيح لا غبار عليه، وقد حُكى عن سيبويه قوله: "وممّا جاء من المصادر على إضمار الفعل المتروك إظهاره، ولكنه فى معنى التعجب قولك:

---

(1) انظر تهذيب اللغة للأزهرى (ق ط ع) ج1 ص192، ولسان العرب (ق ط ع).

(2) كتاب الاختيارين ص279.

(3) مقاييس اللغة، ومجمل اللغة (ق ط ع)، وانظر الصحاح (ق ط ع).

(4) تهذيب اللغة (ق ط ع) ج1 ص192، ولم أقف عليه فى المطبوع من كتاب العين.

(5) القاموس المحيط، وتاج العروس (ق ط ع).

(6) المزهر للسيوطى (فصل فى جملة من سنن العرب التى لا توجد فى غير لغتهم) ج1 ص332

(7) انظر مادة (ك ر م) من معجم تعقبات الأصمعى بالقسم الثانى من البحث، وقد أهمله معجم الأصمعى.

كَرَمًا وصَلَفًا، كأنه يقول: أكرمك الله، وأدام لك كرمًا" [1] ويستأنس الباحث بقول الله تعالى: "ومن يُهن الله فماله من مُكرِم" [2] ولا يخفى على أحد أن من أسماء الله تعالى: "ذو الجلال والإكرام".

للموتِ كأسٌ

تعقب الأصمعى هذا الأسلوب، وذكر أن الصواب: الموت كأس، وكان ينشِد قول أمية بن أبى الصلت[3]:

الموت كأسٌ والمرءُ ذائقها

ولم تبيِّن مصادر البحث سبب الإنكار، ولعله عدمُ السماع. وربما تكون للأصمعى فى هذا التعقب وجهة نظر بلاغية. وقد دافع عن ذلك التركيب أبو على الفارسى فقال: "وهذا الذى أنكره غير منكر؛ لأن سيبويه قد أنشد:

..... قد أراهم سُقوا بكأس حلاق

فحلاق اسم المنية، وقد أضاف الكأس إليها" [4] كما استشهد ابن برى بأربعة أبيات للجعدى، والخنساء، وأبى دُواد، وجرير [5]، كلها تدلّ على صحة هذا الاستعمال.

---

(1) هكذا فى المحكم، ولسان العرب، وتاج العروس (ك ر م)، والذى فى الكتاب ج١ ص٣٢٨: "ومما ينتصب فيه المصدر على إضمار الفعل المتروك إظهاره، ولكنه فى معنى التعجب، قولك: كرَمًا وصلَفًا، ولكنهم خزلوا الفعل ههنا، كما خزلوه فى الأول؛ لأنه صار بدلا من قولك: أكرم به وأصلف به" .

(2) الحج/ ١٨.

(3) انظر مادة (ك أ س) من معجم تعقبات الأصمعى بالقسم الثانى من البحث، وقد أهمله معجم الأصمعى.

(4) التكملة لأبى على الفارسى ص١١٦، وانظر البيت لمهلهل فى الكتاب لسيبويه ج٣ ص٢٧٤.

(5) حواشى ابن برى (ك أ س).